مجموعة مؤلفين

# قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني

## الجزء الثاني
## الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصوّر مستقبل المشروع الوطني

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني/ أحمد جميل عزم ... [وآخ.].

2 ج.: ايض.؛ 24 سم.

محتويات: ج. 1. في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، ج. 2. الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-086-4

1. القضية الفلسطينية - مؤتمرات وندوات. 2. النزاع العربي الإسرائيلي - مؤتمرات وندوات. 3. فلسطين - تاريخ - الاحتلال الإسرائيلي، 1948- 4. الهجرة القسرية - فلسطين - مؤتمرات وندوات. 5. حماس - مؤتمرات وندوات. 6. حركات التحرير - فلسطين - مؤتمرات وندوات. 7. المقاومة الفلسطينية - مؤتمرات وندوات. 8. الفلسطينيون - الهوية - مؤتمرات وندوات. 9. فلسطين المحتلة، 1948- - مؤتمرات وندوات. أ. عزم، أحمد جميل. ب. المؤتمر السنوي لمراكز الأبحاث في المنطقة العربية (2013: الدوحة - قطر).

956.9405

العنوان بالإنكليزية

**The Palestinian Cause and the Future of the Palestinian National Project Volume Two: Settler Colonialism and the Future Prospects of the Palestinian National Project**

*by Multiple Authors*

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس 2016

نديم روحانا وأريج صباغ- خوري، "مواطنة كولونيالية استيطانية: ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين،" في: **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني- الجزء الثاني: الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)

# الفصل الرابع

# مواطنة كولونيالية استيطانية
# ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين

**نديم روحانا وأريج صبّاغ - خوري**

## مقدمة

يسعى هذا الفصل إلى إعادة فحص العلاقة بين إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين فيها، كما يقدم قراءة بديلة مقرًّا إجرائية مواطنتهم ومقترحًا في الوقت نفسه الكولونيالية الاستيطانية إطارًا تحليليًا مركزيًا لفهم هذه العلاقة المركبّة وتطوّرها.

نتقصّى في هذا الفصل المراحل المختلفة للتجربة السياسيّة الجمعية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل منذ عام 1948، عندما تحوّلوا من كونهم جزءًا طبيعيًا من نسيج شعب يخوض نضالًا مزدوجًا: **الأوّل** ضد مشروع كولونيالي - استيطانيّ، هو المشروع الصهيوني الذي كان يعمل على إقامة «وطن قومي يهودي» في وطنهم، و**الثاني** من أجل الاستقلال من الحكم الكولونيالي البريطاني، أصبحوا أقلّيّة في وطنهم تحت السيطرة الكاملة للدولة الصهيونية حديثة النشوء. كما سنقوم بمَوْضَعة تجربتهم كجزء لا يتجزّأ من شعب فلسطين عندما كان وطنهم جزءًا لا يتجزأ من العالم العربي قبل عام 1948، وتجربتهم ما بعد 1948 عندما تم عزلهم بإحكام عن باقي شعبهم، وعن العالم العربي.

علاقة إسرائيل بمواطنيها الفلسطينيّين خاصة ومعقّدة، تحكمها سيطرة

كولونياليّة استيطانيّة جاء بها شعب أجنبي إلى أرض يدّعي أنّها تخصه وحده، وشرّد أغلبيّة سكّانها الأصليين، وأقام دولة منحت المواطَنة لأولئك الذين لم يتم تهجيرهم لأسباب يتعلق معظمها بالأوضاع الدولية المحيطة بالاعتراف الدولي بالدولة الكولونيالية الاستيطانية. ونزعم أنه على الرغم من أن هذه العلاقة بدأت واستمرت كولونياليّة استيطانيّة في جوهرها، فإن قرار إسرائيل منحهم المواطنة خفف من وطأة أثر السياسات الاستعماريّة الاستيطانيّة في بعض الحالات (ومفاقمتها في حالات أخرى).

يتطلب فهْم تطور المكانة السياسيّة الجماعيّة للفلسطينيين داخل إسرائيل وحالتها الراهنة وضع هذه المكانة في سياق الإطار عام للصراع بين الحركة الصهيونيّة، بوصفها حركة كولونياليّة استيطانيّة ذات ميّزات قوميّة، والحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. كان الفلسطينيون (بمن فيهم أولئك الذين أصبحوا، لاحقًا، مواطني إسرائيل) جزءًا من النسيج الفلسطينيّ الاجتماعيّ والسياسيّ قبل عام 1948، وعانوا إسقاطات الهجرة الصهيونية وتوسّع المستعمرات الاستيطانية في وطنهم، وقاوموا ما اعتبروه بحقّ مشروعًا كولونياليًّا استيطانيًّا يسعى إلى الاستيلاء على أرضهم ووطنهم. لم يتحدد اختلاف المصير السياسيّ للفلسطينيين في إسرائيل بعد عام 1948 عن مصير باقي الفلسطينيّين بسبب ما فعلوه أو ما لم يفعلوه جماعيًّا، إنما كانت المخطّطات الصهيونيّة ومدى نجاح تنفيذها هي ما حدد، على وجه العموم، مصيرهم.

في الحقيقة، ثمّة نقص في البحوث التاريخيّة التي تتناول الأوضاع التي مكّنت هؤلاء الفلسطينيّين من البقاء في الجزء الذي أقيمت عليه دولة إسرائيل، سواءً كان ذلك في مدنهم وقراهم الأصليّة أم كمهجّرين داخليّين أُجبِروا على مغادرة مدنهم وقراهم، فلجأوا إلى بلدات عربيّة أخرى[1]. إلى ذلك، فإنهم يرون مصيرهم نتاجًا لعدم إكمال عمليّة التطهير العرقيّ التي جرت خلالها تهجير الأغلبية العظمى من أبناء شعبهم من وطنهم، نحو الدول المجاورة.

بعد حرب عام 1948 واتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربيّة

(1) أخذت هذه الأوضاع في الظهور الآن فحسب باعتبارها موضوعًا لبحث تاريخيّ مهم، يسعى إلى تسليط الضوء على العقد الأول الحرج من تجربة الفلسطينيّين تحت السيطرة الإسرائيلية.

المجاورة، بقي في الدولة الصهيونيّة نحو 156 ألف فلسطيني، شكّلوا نسبة 18 في المئة من المجموع السكّانيّ العام لدولة إسرائيل في عام 1948[2]. بقيت مجمعّات وأحياء عربيّة صغيرة في عدد من المدن الفلسطينيّة الرئيسة التي هُجّر سكّانها الفلسطينيّون، في يافا والرملة واللدّ وعكّا وحيفا (كان كثير ممن بقوا في هذه المدن من المهجّرين الداخليين)[3]، بينما تمّ تطهير مدن أخرى من سكّانها الفلسطينيّين بالكامل، كما حصل في صفد وطبريّا وبيسان[4].

على الرغم من أن العرب الذين تمكّنوا من البقاء، بطريقة أو بأخرى، في داخل الدولة الصهيونيّة حصلوا على الجنسيّة الإسرائيليّة، فإن حدود الحقوق والواجبات لمواطَنتهم خضعت لمنظومة كولونياليّة استيطانيّة وجهتها المصالح القوميّة للدولة الصهيونية التي اعتمد مستقبلها على استجلاب ملايين المستوطنين اليهود المواطنين في بلدان أخرى. من هنا، وفي عام 1948، فُرض الحكم العسكريّ الصارم وأنظمة الطوارئ على المواطنين الفلسطينيّين مباشرة بعد تأسيس الدولة اليهوديّة[5]. وبينما ادّعت إسرائيل أنّها فرضت

---

(2) Nadim N. Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict* (New Haven: Yale University Press, 1997), p. 30.

(3) للاستزادة عن الفلسطينيّين في هذه المدن، انظر: Areej Sabbagh-Khoury, «Palestinians in Historic Palestinian Cities: A Settler Colonial Reality,» in: Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society, Second Volume*, 2nd ed. (Haifa, Palestine: Mada al-Carmel-Arab Center for Applied Social Research, [2015]), and Daniel Monterescu and Dan Rabinowitz, eds., *Mixed Towns, Trapped Communities: Historical Narratives, Spatial Dynamics, Gender Relations and Cultural Encounters in Palestinian-Israeli Towns*, Re-Materialising Cultural Geography (Burlington, VT: Ashgate, 2007).

(4) للاطّلاع على الاعتبارات التاريخيّة للتطهير العرقيّ الذي مورِسَ ضد الأغلبية العظمى من الفلسطينيّين في المناطق الفلسطينيّة التي أقيمت عليها إسرائيل، راجعوا:

ن. مصالحة، **حد أقصى من الأرض وحد أدنى من العرب: إسرائيل، والنقل، والفلسطينيين، 1949–1996** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)؛ Ilan Pappé, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford: Oneworld, 2006); Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political thought, 1882-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), and Walid Khalidi, ed.: *All that Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*, Research and Text Sharif S. Elmusa and Muhammad Ali Khalidi (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), *and Palestine Reborn* (London; New York: I. B. Tauris; 1992).

(5) للاستزادة عن الحكم العسكريّ وأنظمة الطوارئ، انظر: Yair Bäuml: «The Military Government,» in: Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society* (Haifa, Palestine: Mada al-Carmel-Arab Center for Applied =

الحكم العسكريّ على السكّان العرب لدوافع أمنيّة، استُخدم الحكم العسكريّ في الواقع لإقامة جهاز مهمته تحقيق أهداف المشروع الكولونياليّ الاستيطانيّ في مقابل الفلسطينيّين الذين أصبحوا مواطنين[6]. وتضمّنت الأهداف الأكثر وضوحًا السيطرة على الأراضي، والتحكّم بالتوازن الديموغرافيّ، والتحكّم بالاقتصاد، وإبقاء السكان العرب تحت سيطرة المجتمع اليهوديّ الكاملة. لكن كان المطلوب من هذا الجهاز أن يطبّق السياسات الكولونياليّة الاستيطانيّة ضدّ المواطنين الفلسطينيين، لذا تولّدت حاجة إلى إدخال بعض التعديلات على النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي ليتخطى وضع مواطنة الفلسطينيين، وبذلك نتج نظام كولونيالي استيطاني يتميّز من حالات كولونياليّة استيطانيّة أخرى. نحن ندّعي أنه تحت هذا الحكم العسكريّ وُضعت الأسس لنمط جديد من المواطَنة تحمل خصائص محدّدة، نسمّيها الآن «المواطَنة الكولونياليّة الاستيطانيّة».

تتقصّى هذه الدراسة مراحل تطوّر المواطنة الكولونياليّة الاستيطانية في أربع مراحل تاريخية، وتتفحّص البنى الكولونياليّة الاستيطانيّة التي شكلت المواطنة الكولونيالية، كما تتناول الردود السياسية للمجتمع الفلسطيني في مواجهة هذه البنى. يُناقش المبحث **الأوّل** المواطَنة تحت الحكم العسكريّ (1948–1966)، وهي الحقبة المبكرة التي تشكّلت في أثنائها أسس المواطَنة الكولونياليّة؛ ويسلّط المبحث **الثاني** الضوء على تنامي هيمنة ما نسمّيه «أنموذج المساواة» (Equality Paradigm) وهي المرحلة التي سعت خلالها القوى السياسيّة المهيمنة داخل المجتمع الفلسطينيّ إلى تحقيق المساواة داخل دولة إسرائيل بين سبعينيات القرن الماضي وتسعينيّاته، من دون تَحَدٍّ لهُويّتها اليهوديّة –

---

Social Research, 2011), pp. 47-57; «The Discrimination Policy towards the Arabs in Israel, 1948-1968,» in: *Iyunim Bitkumat Israel* (*Studies in Israeli and Modern Jewish Society*) (Sede-Boker: Ben-Gurion Research Institute for the Study of Israel and Zionism, 2006), pp. 391-413 (Hebrew), and *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions Among its Arab Citizens: The Formative Years: 1958-1968* (Haifa: Pardes, 2007) (Hebrew), and Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel*, Translated from the Arabic by Inea Bushnaq (New York: Monthly Review Press, 1976). =

(6) للاطّلاع على الجدل في شأن التسويغات الأمنيّة للحكم العسكريّ، انظر: Shira Robinson, *Citizen strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State*, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, California: Stanford University Press, 2013).

الصهيونيّة أو تناولٍ لبنيتها الكولونيالية الاستيطانية. يتناول المبحث **الثالث** ولادة برنامج سياسيّ جديد، ظهر بعد اتّفاق أوسلو في عام 1993، ودعا إلى تحويل إسرائيل من دولة يهوديّة إثنيّة إلى دولة ديمقراطيّة لجميع مواطنيها. بعد انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2000، شهدت هذه الحقبة ظهور المطالَبات بحقوق جماعيّة في صفوف النخب السياسيّة والمهنية العربية. خلال هذه الحقبة، لم تصف النخب السياسية والأكاديمية علاقة إسرائيل بمواطنيها العرب بالكولونياليّة الاستيطانيّة بشكل مباشر، إلا أن هذه النخب استحضرت المنظور الكولونيالي الاستيطاني بالتدريج لوصف هذه العلاقة. ويعرض المبحث **الرابع** والأخير المرحلة الأحدث في تجربة المواطنين الفلسطينيّين السياسية، أي ما نسمّيه «عودة التاريخ»، التي تولّدت في موازاة التراجع التدريجيّ لمنظومة حلّ الدولتين وتلاشي «منظومة المساواة». في هذه الحقبة، يعود الوعي الكولونيالي الاستيطاني إلى الظهور بشكل أكثر وضوحًا.

قبل أن نبدأ بعرض هذه المراحل، نودّ التشديد – بإيجاز – على نقاط ثلاث: **أولًا**، على الرغم من أن كلّ واحد من المباحث الأربعة يتناول فترة تاريخيّة منفصلة، فإننا لا نفترض وجود تطور خطي من «نمط» معيّن من التفكير السياسيّ والتجربة السياسيّة إلى «نمط» آخر. فهذا ليس ادعاءً يعتمد النموّ والتطوّر (Developmental Argument)، بل نحن نسعى ببساطة إلى تعقّب ظهور منظومات مختلفة كمنظومة المساواة على سبيل المثال، التي سيطرت في حقبة تاريخيّة محدّدة، وظهور منظومات جديدة تتحدى ما سبقها («دولة جميع مواطنيها» كتحّد لـ «أنموذج المساواة» في الدولة القائمة). **ثانيًا**، لا تتميّز الحقبة هذه بالضرورة بهيمنة مطلقة لمنظومة واحدة من التفكير السياسيّ، بل على العكس من ذلك، تعددت الخطابات ووجهات النظر في المراحل كلها. وما نسعى إليه هنا هو تسليط الضوء على بروز وجهات نظر في كل مرحلة تتحدى ما سبقها. **ثالثًا**، نتجت كلّ مرحلة من هذه المراحل من تفاعلات مرّكبة بين قوى سياسيّة واجتماعيّة، حصلت كتطوّرات داخليّة داخل المجتمع الفلسطيني، وتطوّرات إقليميّة، ومن السياسات الصهيونية. لا نزعم أنّنا سنعرض تحليلًا لهذه التفاعلات، لكننا نشير إلى الخصائص الأساسيّة للسياق التاريخيّ لكلّ مرحلة.

## أولًا: أُسُس المواطَنة الكولونياليّة
## حقبة الحكم العسكريّ

على الرغم من أن أغلبيّة الفلسطينيّين رأت في احتلال القوّات الصهيونيّة لوطنهم وإفراغ البلاد من سكّانها العرب تطوّرًا موقّتًا، تعود بعده الأمور إلى نصابها وسابق عهدها، شكّل العقدان الأول والثاني مرحلة فارقة وُضِعت فيهما أُسُس العلاقة بين الدولة الإسرائيلية ومواطنيها العرب، ورسمت ميزات المواطنة الكولونياليّة الاستيطانية.

بالنسبة إلى أغلبية السكّان العرب، كانت إقامة دولة يهوديّة على أرضهم تعني أن غرباء، ومعظمهم من أوروبا، جاءوا لحكمهم وسلب وطنهم منهم. لذا، لم يرَ الفلسطينيون الدولة الجديدة دولتهم، ولم ترهم الدولة الجديدة – في المقابل – جزءًا من مشروعها، بل كان الأمر مخالفًا لذلك، إذ عوملوا وكأنهم عقبة تقف دون تحقيق الصهيونية أهدافها المتمثلة باستعمار البلاد لإقامة دولة الشعب اليهوديّ عليها. وكي تتغلّب إسرائيل على هذه العقبة، أي وجود من بقي من الفلسطينيين ضمن حدودها، وضعت الأسس القانونيّة والسياسيّة والثقافيّة لتحقيق أهدافها الكولونياليّة الاستيطانيّة. إلا أن المواطَنة الإسرائيليّة التي حصل عليها هؤلاء الفلسطينيون، والتي يصفها إعلان الاستقلال الإسرائيلي بصفتي «كاملة ومتساوية»، أنتجت تحديات عرقلت تنفيذ السياسات الكولونياليّة الاستيطانيّة تجاههم بشكل علنيّ ومباشر. في حقيقة الأمر، كان لقرار منْح المواطَنة للسكّان الأصليّين أثر حاسم في ديناميّة العلاقات بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيّين، وبين إسرائيل والفلسطينيّين عمومًا، وفي مكانة إسرائيل وشرعيّتها في المجتمع الدوليّ.

جاء منح المواطنة، جزئيًا، استجابةً للمطالب الدولية لتسهيل قبول خطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقسيم فلسطين، ولم تعترض المجموعات الصهيونية المختلفة على منح المواطنة للفلسطينيين، لأن هؤلاء كانوا جماعة صغيرة غير منظمة، ولا يمثلون – برأي الإسرائيليين – تهديدًا ديموغرافيًا لهيمنة الأغلبية.

تضمّنت المواطنة التي منحت للفلسطينيين واحدة من أبرز ميزاتها، وهي الحق السياسي في التصويت والترشّح. كما مُنح معها جزئيًا بعض الحقوق

الاجتماعية والاقتصادية. لكن، في الوقت نفسه، اتبعت إسرائيل سياسات أفرغت المواطنة من مضمونها، وجعلت من المواطنة الحقيقية أمرًا غير ممكن. وبعد «التخلّص» من معظم الفلسطينيين الواقعين تحت سيادة إسرائيل، عمد المشروع الكولونيالي الاستيطاني إلى التحايل على مواطنة الفلسطينيين الذين بقوا، إذ توجّب على إسرائيل التعامل معهم كمواطنين. لكن تجاهلت إسرائيل مواطنتهم عندما فتحت أبواب البلاد للهجرة اليهودية، وأغلقتها أمام الفلسطينيين الذين هُجِّروا من البلاد، وعندما أسِّست لسيادة يهودية حصرية في وطن بات يعتبر الآن وطنًا للشعب اليهودي وحده، وعندما شدّدت على الهيمنة الصهيونية التي أكدت السيطرة اليهودية الحصرية على الأرض والحيز، وعندما قامت بمأسَسة وقَونَنة الدولة كدولة يهودية صهيونية، في حين أن 18 في المئة من سكانها عرب.

كانت الأهداف الكولونياليّة الأشد وضوحًا تتعلّق بالمسائل الآتية: الاستيلاء على الأرض والحيّز، كبت الثقافة الفلسطينية ومحو التاريخ والأثر العربي في البلاد، والتحكم في التركيب الديموغرافي لضمان أقل نسبة ممكنة من العرب، والسيطرة السياسيّة وإستغلال الموارد الاقتصاديّة، وتطوير البنْية التحتيّة النفسية والمعرفية لتبرير المشروع الكولونياليّ الاستيطانيّ.

لتحقيق الأهداف الأربعة الأولى (إلى جانب أهداف أخرى)، فرضت إسرائيل حكمًا عسكريًا على السكّان العرب الفلسطينيّين بين عامي 1948 و1966[7]، وعَزلت بعض التجمّعات السكنيّة العربيّة في إسرائيل عن بعضها الآخر، وعن العالم العربيّ، وعن الجمهور اليهوديّ، على امتداد جيل كامل تقريبًا.

تجاوزت الدولة الإسرائيلية اعتبارات الأمن القومي التي تدّعي أنها واجهتها من المواطنين الفلسطينيين؛ إذ لا علاقة لكثير من الأهداف التي سعت الدولة إلى تحقيقها تحت الحكم العسكري بالمعنى التقليدي للأمن القومي. ولا يمكن فهم كيفية استخدام «الأمن القومي» لتبرير تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، إلا إذا عُرّف الأمن القومي بمفاهيم كولونيالية على النحو المبيّن أدناه. وفي ما يأتي نناقش الأهداف الأربعة الأولى التي تحقّقت تحت الحكم العسكري، في إطار كولونيالي استيطاني.

(7) Bäuml, «The Military Government,» and Jiryis, *The Arabs in Israel*.

## 1 – السيطرة على الأراضي والاستيلاء على الحيّز

ربّما يكون الوجه الأبرز للمشروع الكولونياليّ الاستيطانيّ، من وجهة نظر الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، هو الاستيلاء المتواصل على حيّزهم[8]. منذ سنواتها الأولى، سعت الدولة الإسرائيلية إلى الاستيلاء على غنائم الحرب، بما في ذلك أراضي العرب وممتلكاتهم وعقاراتهم الخاصة والعامة، ومزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم ومصارفهم التي تركها الفلسطينيّون وراءهم، ونقلتها إلى الملْكيّة اليهوديّة.

جرى هذا الاستيلاء على الأرض والحيّز بوسائل مختلفة، وفي بعض الأحيان على نحوٍ علنيّ وصريح، وأعطيت عملية الاستيلاء هذه اسمًا هو جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيونيّ: التهويد، ويعني تحويل الحيّز الفلسطينيّ إلى حيّز يهوديّ[9]. ومن خلال إجراءات تستغل القانون للأهداف الكولونياليّة الاستيطانيّة المكشوفة، نُقل الكثير من الأراضي العربية إلى الصندوق القوميّ اليهوديّ (كيرين كييمت)، وصارت ملْكيّة حصريّة لـ «الشعب اليهوديّ» الذي يشمل يهودًا ليسوا مواطني إسرائيل (وبطبيعة الحال يَستثني مواطني إسرائيل من غير اليهود). نُفّذ ذلك من خلال عمليّات تلاعُب قانونيّة وُثّقت بدقّة في الأدبيّات البحثيّة[10]. على سبيل المثال، مَكّنت المادّةُ 125 من أنظمة الطوارئ الإسرائيليّة (الأنظمة ذاتها التي عمل

---

(8) Lorenzo Veracini, «Introducing: Settler Colonial Studies,» *Settler Colonial Studies*, vol. 1, no. 1 (2011), pp. 1-12 and Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (December 2006), pp. 387-409.

(9) رأى المواطنون الفلسطينيون عمليّات «التهويد»، والسياسات التي تطبّقها مشروعًا عنصريًّا. واشتكى كثير من الإسرائيليّين أيضًا من النغمة العنصريّة للمصطلح. لذا، يجري في أحيان كثيرة استخدام مصطلحات «نظيفة» نحو: «تطوير الجليل» أو «تطوير النقب» لتوصيف المشروعات التهويديّة. انظر: Rassem Khamaisi, «Territorial Dispossession and Population Control of the Palestinians,» in: Elia Zureik, David Lyon and Yasmeen Abu-Laban, eds., *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power* (London; New York: Routledge, 2011); Ghazi Falah, «The Facts and Fictions of Judaization Policy and its Impact on the Majority Arab Population in Galilee,» *Political Geography Quarterly*, vol. 10, no. 3 (July 1991), and Yousef Tayseer Jabareen, «National Planning Policy in Israel,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* ([2015]).

(10) Alexander Kedar, «The Legal Transformation of Ethnic Geography: Israeli Law and Palestinian Landholder, 1948-1967,» *International Law and Politics*, vol. 33, no. 4 (2000), and Walter Lehn and Uri Davis, *The Jewish National Fund* (London; New York: Kegan Paul International, 1988).

بموجبها الانتداب البريطانيّ) الحاكمَ العسكريّ من الإعلان عن «إغلاق» منطقة معيّنة لأسباب أَمنيّة غير محدّدة، واستُخدِمت هذه المادّة إبّان الحكم العسكريّ لمنع المواطنين العرب من الوصول إلى أراضيهم. وعندما لم تُستصلح الأرض لسنوات، صادرتها الدولة «قانونيًّا»[11]. في السنوات الثلاث الأولى بعد إقامة دولة إسرائيل، أنشئت 305 مستوطنات يهوديّة، قام كثير منها على أراضٍ مصادَرةٍ من الفلسطينيّين[12]. في المقابل، لم تُقَم أيُّ بلدة فلسطينيّة حتّى يومنا هذا (باستثناء التجمعات البدويّة التي أقيمت بغية إجلاء العرب البدو عن أراضيهم وإجبارهم على السكن في هذه البلدات)[13].

تعرّض الحيز الفلسطيني لعملية محو مادية ورمزية، فهُدمت بشكل كامل مئات البلدات العربية التي كان يقطنها فلسطينيون ممن تركوا بيوتهم في التطهير العرقي الذي جرى في أثناء حرب 1948، وطُمس الدليل المادي على وجودها[14]، واستمرت هذه العملية بقوة بعد حرب 1967، وشملت القرى كلها مع استثناءات قليلة. والحيز الذي لم يُمحَ ماديًا تم محوه رمزيًا، ويكشف مثال قرية عين حوض الصارخ شدة «الدافع إلى المحو» المسيطر في الفكر والتطبيق الصهيونيين. وعين حوض واحدة من القرى الفلسطينية القليلة التي لم تمحَ ماديًا، بعدما طُرد سكانها الفلسطينيون وأصبحوا لاجئين في البلدان العربية أو مهجّرين في الداخل[15] (أقام كثيرون منهم مخيمات خارج بلدتهم مباشرةً). بقيت منازل القرية ومشاهدها الطبيعية من دون مساس تقريبًا. وعلى نحوٍ فيه الكثير من السخرية، جرى تحويل عين حوض إلى «قرية فنّانين» إسرائيليين، وهي تُعْرَف الآن باسمها العبريّ «عين

---

(11) Bäuml, *A Blue and White Shadow*, and Jiryis, *The Arabs in Israel*.

(12) Yousef Tayseer Jabareen, «Emergency Regulations,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011), pp. 67-73.

(13) Ismael Abu-Saad, «The Indigenous Palestinian Bedouin of the Naqab: Forced Urbanization and Denied Recognition,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011), on the Web: <http://mada-research.org/en/files/2011/09/ebook-english-book.pdf> (Accessed 18/6/2014).

(14) A. Golan, *Changing the Space - War's Results: Previous Arab Spaces in the State of Israel (1948- 1950)* (Be'er Sheva: Ben Gurion Heritage Institute, 2001) (Hebrew).

(15) لمزيد من المعلومات عن مهجرّي الداخل، انظر: Areej Sabbagh-Khoury, «The Internally Displaced Palestinians in Israel,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011), and Hillel Cohen, *The Present Absentee: Palestinian Refugees in Israel since 1948* (Jerusalem: Van Leer Jerusalem Institute, 2000) (Hebrew).

هود» في محاكاة للاسم العربيّ الأصليّ، لكن بعد اضفاء الطابع العبري على لفظه وطريقة كتابته. وبعد تحويلها إلى قرية يهوديّة، سُلخت مكوّناتها ذات الحضور الفلسطينيّ الشديد من هُويّتها الثقافيّة، وبطبيعة الحال من هُويّتها السياسيّة والوطنيّة[16]. وهكذا، حتى لو وجد الحيز الفلسطيني ماديًا بقوة، فإنه يُمحى رمزيًا، ليجعل القرية مثالًا حيًا على قوة النزوع الصهيوني إلى المحو[17].

بصورة مشابهة، جردّت الأحياء الفلسطينيّة التي بقيت في عدد من المدن التي هُجّر سكّانها في عام 1948 من هويّتها القوميّة، واستخدمت لتوطين المهاجرين اليهود[18]. خضعت هذه الأحياء لمسار مشابه من المحو الرمزيّ؛ فبينما بقيت الأحياء سالمة في بناياتها وجوانبها المادّيّة، جرى محو هُويّتها السياسيّة وتاريخها الثقافيّ، وأصبحت مفصولة عن شخصيتها الوطنيّة الأصلية في الوعي الكولونيالي الاستيطاني الناشئ، وتحوّلت، ببساطة، إلى أحياء يهوديّة، كحيّ القطمون في القدس، وحيّ الفنّانين في البلدة القديمة في يافا[19]. واستُخدم الكثير من البيوت والمباني الفلسطينية، المبنية وفق طابع معماري عربي فريد، لتوطين المهاجرين

---

(16) ثمّة مسارات مشابهة للمحو الرمزيّ حصلت في أماكن فلسطينيّة أخرى كما في حالة يافا والقدس.

(17) لمزيد من المعلومات عن قصة عين حوض، انظر: David Grossman, *Sleeping on a Wire: Conversations with Palestinians in Israel*, Translated from the Hebrew by Haim Watzman (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 1993), and Susan Slyomovics, *The Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998).

لإكمال قصة عين حوض تجدر الإشارة إلى أن بعض سكانها العرب، ممن تجمعوا على جزء من أراضي البلدة الواقعة خارجها، بنى تجمّعًا صغيرًا أصبح واحدًا من القرى العربية غير المعترف بها. واعترفت الدولة بالبلدة في عام 1996 بعد صراع قانوني طويل، وأصبحت تعرف بـ «عين حوض»، مع تأكيد اللفظ والمعنى العربي التقليدي للبلدة الأصلية لتمييزها من البلدة الحالية المهودة عين هود.

(18) Haim Yacobi, «The Architecture of Ethnic Logic: Exploring the Meaning of the Built Environment in the 'Mixed' City Of Lod - Israel,» *Geografiska Annaler: Series B, Human Geography*, vol. 84, nos. 3-4 (2002).

(19) Daniel Monterescu, «The Bridled Bride of Palestine: Orientalism, Zionism, and the Troubled Urban Imagination,» *Identities: Global Studies in Culture and Power*, vol. 6, no. 6 (2009), and Mark LeVine: «Planning to Conquer: Modernity and its Antinomies in the 'New-Old Jaffa',» in: Haim Yacobi, ed., *Constructing a Sense of Place: Architecture and the Zionist Discourse*, Design and the Built Environment Series (Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2004), and *Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the struggle for Palestine, 1880-1948* (Berkeley: University of California Press, 2005).

اليهود، ومرت هذه البيوت بعملية مشابهة لمحو هويتها الوطنية مع الحفاظ على «الطابع الأصيل»، وتعرف في السوق العقارية اليوم بـ «البيوت العربية»، وهذا يمنحها قيمة سوقية أعلى.

لم تتوقّف الأمور عند هذا الحدّ، إذ انسحبت عملية المحو على المساجد الفلسطينيّة التي لم يَجْرِ هدمها، بل جرى تحويل بعضها إلى أمكنة للاستخدامات العامّة، كمطاعم أو حانات في بعض الأحيان[20] . وطال محو الحيّز الخريطة الفلسطينيّة، كأسماء الشوارع والجبال والوديان والجداول، وجرت عمليّة تهويد الخريطة بطريقة مدروسة، فحدّدت لجنة حكوميّة عمليّة إطلاق الأسماء الجديدة واتّخذت قرارات هدفها محو التاريخ الفلسطينيّ أو إخفاء الأصول الفلسطينيّة للمَواقع المختلفة وتمويهها[21]. واختيرت أحيانًا أسماء يهودية جديدة كان صداها مشابهًا للأسماء الفلسطينيّة الأصليّة، لخلق الانطباع أن الأماكن الفلسطينيّة كانت يهوديّة في الأصل، والآن استرجعها اليهود، أي أصحابها الأصليّون.

تحاكي عملية محو الهُويّة والأسماء المسار الذي تبنّته دولة إسرائيل تجاه الفلسطينيّين الذين بقوا في وطنهم، من خلال منحهم المواطَنة، وفي الوقت ذاته محاولة محو تاريخهم وهُويّتهم. ومن الأدلة على المحو الكولونيالي الاستيطاني الأسماء التي تستخدمه إسرائيل، رسميًا وإعلاميًا، للإشارة إلى المواطنين الفلسطينيين، مثل «عرب إسرائيليون»، و«عرب إسرائيل»، و«أقليات». لعقود مضت، كان مكتب الإحصاء الإسرائيلي يشير إليهم بمصطلح «غير اليهود»، ويطلق عليهم أحيانًا، باستخفاف، لقب «عربنا». العامل المشترك في هذه المصطلحات كلها هو أنها تمحو هُوية الفلسطينيين القومية، وتتنكّر لهُويتهم الفلسطينيّة، وتوضح في الوقت ذاته أنّهم ليسوا إسرائيليين تمامًا. وفي الواقع، يعكس الاسم السياسة الإسرائيلية نفسها تجاههم باعتبار أن إسرائيل لا تعترف بهم بوصفهم جماعة قومية، وبهذا المعنى نفذت المحو الرمزي ضد المكان والشعب الذي بقي في الوطن الفلسطيني، إضافة إلى المحو الرمزي.

---

(20) Jonathan Cook, «Israeli Eradication of History: Disappearing Mosques,» *Al-Akhbar*, 9/7/2012, on the Web: <http://english.al-akhbar.com/node/9554> (Accessed 15/11/2013).

(21) Meron Benvenisti, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948*, Translated by Maxine Kaufman-Lacusta (Berkeley: University of California Press, 2000).

كان دافع المحو الذي جرى من خلاله محو السكان الأصليين عبر تدمير مئات البلدات التي أبقاها اللاجئون الفلسطينيّون من ورائهم، مركزيًا لأنه يخدم جملة من الأهداف الكولونياليّة الاستيطانية: قطع العلاقة بين الفلسطينيّين وتاريخهم وأراضيهم، وسدّ الطريق على أحلام اللاجئين بالعودة إلى وطنهم، وإخفاء آثار مشروع الطرد والسلب عن عيون الجمهور اليهوديّ.

## 2 – التاريخ والثقافة

طبقت عملية مماثلة لمحو الحيز على التاريخ والثقافة، لكن ديناميات القوة بين الدولة والفلسطينيين في هذا الميدان تجلّت بطريقة مختلفة، فنفذت عملية مزدوجة سعت إلى طمس تاريخ واحد هو التاريخ الفلسطيني، واستبداله بتاريخ آخر هو التاريخ اليهودي. ووجّهت عمليتا الطمس والاستبدال إلى المجتمعين العربي واليهودي بطرائق مختلفة. كان مهمًا القيام بهذه العملية المزدوجة التي نفذت باستخدام مؤسسات الدولة القوية مثل وسائل الإعلام والتعليم والأجهزة العسكرية المصممة بعناية في المجتمع اليهودي، وكذلك العربي، لكن لأسباب مختلفة. فالمستوطنون اليهود الذين تحولوا على مر السنين إلى سكان محليين في المكان مع الجيلين الإسرائيليين الثاني والثالث، كانوا بحاجة إلى بنية معرفية تبرر مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين. لذلك أصبح محو آثار الفلسطينيين المادية، وتاريخهم وثقافتهم أيضًا، أساسيًا لمنظومة التبرير النفسية والمعرفية. هكذا، لم تُمحَ الأماكن الجغرافية فحسب، بل طالت العملية الإحداثيات الزمنية التي حددت تاريخ البلاد، فأعيد تعيينها جذريًا لتأكيد التاريخ اليهودي التوراتي، وللتقليل من أهمية التاريخ العربي منذ القرن السابع، حيث يُرسم فعليًا خط زمني متواصل بين التاريخ التوراتي والتاريخ الصهيوني الحديث[22]. لكن، بقدر ما لهذه المنظومة التبريرية من أهمية، يقع تفسيرها خارج نطاق هذه الدراسة. مع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن جهاز الدولة، ولا سيما في الأعوام التأسيسية من الحكم العسكري وبعده بكثير، كان دقيقًا في محاولاته محو التاريخ والثقافة الفلسطينية بين صفوف مواطنيه العرب.

(22) المصدر نفسه.

تحكّمت الدولة بجهاز التربية والتعليم الذي شمل منهاجًا تدريسيًّا رسميًّا وآخر غير رسميّ للعرب واليهود، وقامت كذلك بإخضاع جهاز التعليم العربيّ لرقابة جهاز الاستخبارات الأمنيّة[23]. وخضع تاريخ ما قبل عام 1948 وتهجير الفلسطينيّين واقتلاعهم لإسكات تامّ في مناهج التعليم المُعَدّة للعرب واليهود. وسادت الرواية الصهيونية للتاريخ تمامًا. يصف روحانا وصباغ – خوري حالة الإسكات في المجتمع العربي نفسه[24]، في مناخ من الخوف في ظل الحكم العسكري، ويحاولان تفسير الصمت في مواجهة الحوادث المؤلمة على أنه الطريقة التي تعامل بها المجتمع مع الخوف الذي شعر به تجاه مصيره. واستمر الصمت عمومًا في الوسط الأكاديمي الإسرائيلي حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وشهد بعض التغيرات مع ظهور ما بات يعرف بـ «ما بعد الصهيونية»، و«علم الاجتماع الجديد»[25]، لكن ما زال مستمرًا في المنهاج المدرسي. في موازاة ذلك، ومن خلال التاريخ الشفويّ والقصص العائليّة عن النكبة، حافظ المواطنون الفلسطينيّون بشكل عام على لبّ روايتهم في مواجهة هيمنة الرواية الصهيونيّة التي تسعى إلى التسيّد على الحيّز الرسميّ العامّ.

استُخْدِم دافع المحو الكولونياليّ كذلك ضدّ الثقافة الفلسطينيّة، ولا سيّما المَرافق التي تحتاج إلى الدعم الرسميّ، كالمسرح والجمعيّات الثقافيّة، والإنتاج الثقافيّ وما شابه. وعلى غرار التاريخ الفلسطينيّ، تحوّلت الثقافة الفلسطينيّة التي تضرب جذورًا عميقة في الهُويّة والرواية الفلسطينيّة، إلى ضربٍ من المحظورات. لم يُمْحَ الاسم «فلسطين» من الخرائط والإعلام والموادّ التعليميّة والتربوية فحسب، بل أزيل من الخطاب العامّ أيضًا؛ واستمرت عملية إخفاء «الشعب الفلسطينيّ» عن عيون الجمهور اليهوديّ، واستُبدِلَ اسمه على نحو تلطيفي بأسماء مثل «اللاجئين العرب»، و«عرب أرض إسرائيل»، أو «المحلّيّين» وأسماء أخرى مشابهة. شمل

---

(23) Majid Al-Haj, *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel*, SUNY Series in Israeli Studies (Albany: State University of New York Press, 1995).

(24) Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, «Memory and the Return of History in a Settler-Colonial Context: The Case of the Palestinians in Israel,» in: Nadim N. Rouhana, *Israel and its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State* (New York: Cambridge University Press, [In Press]).

(25) انظر مثلًا: Laurence J. Silberstein, *The Postzionism Debates:Knowledge and Power in Israeli Culture* (New York: Routledge, 1999).

هذا المحو، كما ذكرنا سابقًا، تسمية المواطنين الفلسطينيّين أنفسهم، إذ مُنِحوا أسماء مختلفة في مسعى إلى محو جذورهم التاريخيّة وارتباطهم بوطنهم، وإنكار هُويّتهم الوطنيّة، وتفادي سماع كلمة «فلسطين».

كان أحد الأهداف بعيدة المدى، والمدمرة لهذا المشروع الكولونياليّ الاستيطانيّ، محو العلاقة بين الفلسطينيّين ووطنهم. جرى توصيف الفلسطينيّين – ولا سيّما في سياق وجودهم على الأرض كـَ «غرباء» و«غزاة» و«متسلّلين»، وتوصيفات أخرى تتنكّر لعلاقتهم الأصيلة بوطنهم. وتمت إعادة توصيف المهاجرين المستوطنين بأنهم السكّان الأصليين، ليحلّوا محل السكان الذين تمت إزالتهم من خلال التهجير ومن خلال وسائل رمزيّة.

كانت الثقافة الفلسطينية، مثلها في ذلك مثل التاريخ الفلسطيني الذي تم حفظه في الحيز الخاص، عصيّة على الإلغاء لأن جانبًا كبيرًا منها تطوّر خارج حيز الدولة الرسمي. تم تطوير النتاج الثقافي في الشعر والأغاني الشعبيّة والأدب والفنون الجميلة، والحفاظ عليه. وعمل المجتمع الفلسطيني على تغذية الثقافة خصوصًا، لأنه كان من السهل الهروب من الرقابة في ظل الحكم العسكري إلى الحيّز الخاص. إلى ذلك، روَّجَ الفلسطينيّون، بقيادة الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في تلك الفترة، للثقافة الفلسطينيّة في دوريّاته الأدبيّة وإصداراته الأخرى، وفي الاجتماعات العامة، طالما بقي المحتوى الثقافيّ بعيدًا عن المجال السياسيّ الصريح.[26] لذلك، أصبحت أشكال التعبير الثقافيّة رافعة مركزيّة في التعبير عن الرواية الفلسطينيّة، ووسيلة مركزيّة في تنمية الهُويّة الفلسطينيّة التي لم تعد للظهور مجدّدًا في صفوف المواطنين العرب بشكل صريح، إلاّ في أوائل السبعينيّات[27].

### 3 – المحو الديموغرافيّ

كان واضحًا لجميع التيارات داخل الحركة الصهيونيّة (وتحديدًا للتيّار المركزيّ المتمثّل في الحركة الصهيونيّة العمّاليّة وقادتها برئاسة بن غوريون)، أن

(26) Rouhana and Sabbagh-Khoury, «Memory and the Return of History».

(27) المصدر نفسه، و Fatma Kassem, *Palestinian Women: Narrative Histories and Gendered Memory* (London; New York: Zed Books, 2011).

إقامة الدولة اليهوديّة تستوجب التخلّص من أكبر عدد من السكّان الفلسطينيّين. على الرغم من أن تيارات راديكالية في «اليسار الصهيونيّ»، مثل مباي في ذلك الوقت، لم تتفق مع هذا الرأي على المستوى التصريحي، إلا أنها شاركت بشكل فاعل في ممارسات التطهير العرقي[28]. لكن، على امتداد المداولات الشاملة في شأن مستقبل العرب (وما بات يُعرف بـ «المسألة العربية» في الخطاب الصهيوني حتى عام 1948)[29]، ولا سيما مسألة ترحيلهم[30]، لم تعتبر مسألة التصفية الجسدية خيارًا للتخلص من الفلسطينيين. لذا، لم تستخدم الصهيونية التصفية الجسدية للتخلّص من سكان فلسطين الأصليين، كما فعل بعض مشروعات الاستعمار الاستيطاني الأخرى. صحيح أن مذابح كثيرة حدثت ضد الفلسطينيين[31]، نوقش بعضها حتّى في الرواية الصهيونية للتاريخ، لكننا نتفق مع المؤرخين الذين يحاولون أن يثبتوا أن هدف الكثير من تلك المذابح لم يكن التصفية الجسدية، بل الإجلاء الجسدي للفلسطينيين من فلسطين[32]. استخدمت المذابح استراتيجيًا لترويع الفلسطينيين ودفعهم إلى مغادرة مدنهم وقراهم. ويمكن للمرء أن يطلق على تلك العملية الاستراتيجية من التخلص الديموغرافي اسم «الإلغاء الديموغرافي» أو «المحو الديموغرافي» لتمييزها من «التصفية الجسدية». ونتفق مع وولف[33] في أن منطق الإلغاء الديموغرافي، المشابه لحالات استعمار استيطاني أخرى لكن بأساليب مختلفة، هو جزء لا

(28) Areej Sabbagh-Khoury, «Colonization Practices and Interactions at the Frontier: Ha-Shomer Ha-Tzair Kibbutzim and the Surrounding Arab Villages at the Margins of the Valley of Jezreel/Marj Ibn 'Amer, 1936-1956,» (Ph. D. Dissertation, Tel-Aviv University, Tel-Aviv, 2015).

(29) انظر مثلًا: Yosef Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, English Translation by Chaya Galai (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987).

(30) انظر مثلًا: مصالحة، حد أقصى من الأرض وحد أدنى من العرب، و Pappé, *The Ethnic Cleansing*.

(31) Saleh Abdel Jawad, «Zionist Massacres: The Creation of the Palestinian Refugee Problem in the 1948 War,» in: Eyal Benvenisti, Chaim Gans and Sari Hanafi, eds., *Israel and the Palestinian Refugees* (Berlin; New York: Springer, 2007).

(32) انظر مثلًا: Saleh Abdel Jawad: «Zionist Massacres,» and «The Arab and Palestinian Narratives of the 1948 War,» in: Robert I. Rotberg, ed., *Israeli and Palestinian Narratives of Conflict: History's Double Helix*, Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington: Indiana University Press, 2006).

(33) Wolfe, pp. 387-409.

يتجزأ من الأيديولوجيا الصهيونية، مع أنه تجلّى بأشكال مختلفة منذ نشوء الحركة الصهيونية. ما أن أخليت الأراضي التي احتلتها القوات اليهودية من معظم سكانها الفلسطينيين حتى سعت إسرائيل إلى الحفاظ على هذا «الإنجاز»، وعملت على توطين المهاجرين اليهود في الأماكن العائدة إلى الفلسطينيين. وشكل قانون العودة وقانون المواطنة معًا أسس الحصول على المواطنة في إسرائيل. فوفقًا لقانون العودة لعام 1950، تعتبر الهجرة إلى إسرائيل حقًا مطلقًا لليهود وأفراد عائلاتهم. وبالتوازي مع قانون العودة وتجنيد المهاجرين اليهود الناشط والشرس أحيانًا (وقبول حتى مهاجرين غير يهود لهم صلات عائلية محددة مع يهود)[34]، مُنع الفلسطينيون الذين طردوا، أو أولئك الذين غادروا تحت وطأة الحرب، من العودة إلى بيوتهم أو إلى أي مكان آخر في البلاد (باستثناء بضعة آلاف شملها «لمّ الشمل» بشروط صارمة)[35]. أما الذين حاولوا العودة عبر اجتياز الحدود بعد وقف إطلاق النار فاعتبروا «متسللين»، وقتل كثير من الأشخاص الذين حاولوا العودة[36]. ضمنت هذه الخطوات، بقوة القانون، استكمال قلب التركيبة الديموغرافية للبلاد منذ بدايات فترة الحكم العسكري.

بقيت القيود الديموغرافيّة الكولونياليّة – الاستيطانية على عودة اللاجئين العرب مستمرّة، بل تفاقمت أخيرًا من خلال إقرار قوانين تحرم أزواجًا معينين لمواطنين عرب من الحصول على المواطنة الإسرائيليّة. وقام الكنيست الإسرائيليّ بسَنّ قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (مرسوم موقّت 2003) الذي فرض حظرًا على لَمّ شمل العائلات في حالة زواج فلسطينيّ/ ة من مواطني إسرائيل من فلسطينيّ/ ة من سكّان المناطق الفلسطينيّة التي احتُلّت في عام 1967، ليصبح من المستحيل على هذه العائلات السكن معًا على نحوٍ قانونيّ في إسرائيل. ومنذ سَنّ القانون، وعلى الرغم من أن اسمه يشي بطبيعته الموقّتة، يقوم البرلمان الإسرائيليّ

(34) انظر: Ian S. Lustick, «Israel as a Non-Arab State: The Political Implications of Mass Immigration of Non-Jews,» *Middle East Journal*, vol. 53, no. 3 (Special Issue on Israel) (Summer 1999).

(35) انظر: Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs*, with a Foreword by Roger Baldwin (Washington, DC: Middle East Institute, 1958).

(36) Benny Morris, *Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993).

بتمديد سَرَيانه دوريًّا، محوِّلًا إيّاه إلى مركّب ثابت في الإطار القانونيّ الإسرائيليّ المتعلّق بالهجرة[37].

على الرغم من المحو الديموغرافي الكبير الذي جرى، ما زالت إسرائيل مسكونة بالهاجس الكولونيالي الاستيطاني نفسه، أي ما يُعرف في اللغة الصهيونية الإسرائيلية باسم «الشبح الديموغرافي»، في إشارة إلى زيادة عدد المواطنين الفلسطينيين، وهي زيادة تقتصر أساسًا على النمو الطبيعي[38]. وعرض الساسة الإسرائيليون على مر الأعوام أفكارًا سياساتية مختلفة للتعامل مع هذا «الشبح»، تضمنت كلها عنصرًا مشتركًا، هو المزيد من الإلغاء الديموغرافي بوسائل منوّعة[39].

## 4- قوانين التنظيم السياسيّ واستبداد الأغلبيّة

كي تتمكّن من تطبيق سياساتها الكولونياليّة الاستيطانية، طبقت إسرائيل أنظمة الطوارئ للحيلولة دون قيام المواطنين الفلسطينيّين بتنظيم أنفسهم على المستوى السياسيّ القوميّ. استخدمت هذه الأنظمة لمنع التنظيم القومي السياسي والجماعي، ولفرض قيود على حقوق المواطنين الفلسطينيّين وحرياتهم[40]. في الوقت ذاته، تعرّض المواطنون العرب لمحاولات إسرائيلية حثيثة للتسلط الكولونيالي على عملهم وتنظيمهم الحزبي، إضافة إلى ثقافتهم ووعيهم. على سبيل المثال، حاولت الأحزاب الرئيسة آنذاك، خصوصًا حزب «مباي» (سلف

(37) M. Masri, «Family Reunification Legislation in Israel,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* ([2015]).

(38) Rhoda Ann Kanaaneh, *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel*, with a Foreword by Hanan Ashrawi, California Series in Public Anthropology; 2 (Berkeley: University of California Press, 2002).

(39) درست إسرائيل على مر السنين خططًا منوعة للحد من عدد المواطنين العرب. وطرح سياسيون كثر، في الآونة الأخيرة، خططًا لترويج فكرة تبادل الأراضي مع السلطة الفلسطينية، بما فيها مثلًا «تبادل السكان» الذي يتضمن ضم الأرض مع المستوطنين اليهود، في مقابل الأرض مع المواطنين العرب، انظر: David Newman, «The Geopolitics of Peacemaking in Israel-Palestine,» *Political Geography*, vol. 21, no. 5 (2002), and Chaim Kaufmann, «When All Else Fails: Ethnic Population Transfers and Partitions in the Twentieth Century,» *International Security*, vol. 23, no. 2 (Fall 1998).

(40) Jiryis, *The Arabs in Israel*.

حزب العمل)، إقامة قوائم عربيّة تابعة وخاضعة لها، لجذب الأصوات العربية وخدمة أَجِنْدة الحزب، لكنّها لم تقبل العرب أعضاءً نظاميين في الحزب العامّ[41].

في الوقت ذاته، قامت الدولة بإخراج منظّمات سياسيّة عربيّة مستقلّة إلى خارج القانون، كما يظهر جليًّا في تجربة حركة «الأرض»، عندما قامت مجموعة من الناشطين العرب المنخرطين في إطار حركة «الأرض» بتأسيس «القائمة الاشتراكيّة» بغية خوض الانتخابات البرلمانيّة في عام 1965. وقبل الانتخابات، أعلنت إسرائيل الحركة «تنظيمًا غير قانونيّ» بسبب نشاطها السياسيّ وسعيها إلى تنظيم الفلسطينيّين في إسرائيل كجزء من الشعب الفلسطينيّ ومن الأمّة العربيّة. شكّلت مساعي حركة الأرض للمشاركة في الانتخابات الإسرائيليّة المحاوَلة الفلسطينية المنظّمة الأولى للمشاركة في الانتخابات كحزب عربيّ، بخلاف المشاركة كحزب يهوديّ عربيّ (الحزب الشيوعيّ على سبيل المثال). لكن أحبطت المحكمة العليا الإسرائيليّة هذا المسعى، معتمدة على ادّعاء «الديمقراطيّة التي تدافع عن نفسها»[42].

بعد إجهاض هذه التجربة، لم تنطلق محاولات مشابهة لمدّة جيل كامل تقريبًا. في عام 1984، سعت القائمة التقدّميّة للسلام (وهي قائمة عربية فيها بعض المجموعات اليهودية) برئاسة محمّد ميعاري (الناشط السابق في حركة «الأرض») إلى المشاركة في الانتخابات. لكن لجنة الانتخابات المركزيّة شطبتها وحظرت عليها المشاركة. التمست القائمة حكم المحكمة العليا، التي قبلت الالتماس وسمحت لها بالمشاركة في الانتخابات. في ضوء ذلك، سَنَّ الكنيست المادّة (7أ) من «قانون الأساس: الكنيست» في عام 1985، التي منحت لجنةَ الانتخابات المركزيّة صلاحيةَ شطب أيّ قائمة تشمل أهدافها وأفعالها، على نحوٍ علنيّ أو ضمني، «نفي وجود إسرائيل كدولة يهوديّة» أو نفي طابعها الديمقراطيّ، أو التحريض على العنصريّة. جرى تعديل المادّة في عام 2002، ودُمج المركّبان في مركّب واحد، مغيرًا لغة القانون لينُصَّ على «نفي وجود إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطية»، وأضيف مركّب دعم الكفاح المسلّح من دولة عدوّة أو منظّمة

(41) Ian S. Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, Modern Middle East Series; no. 6 (Austin: University of Texas Press, 1980).

(42) Rouhana, *Palestinian Citizens*.

إرهابيّة[43]. يضيّق هذا البند بشكل جدّي حدود المشاركة السياسيّة العربيّة. ومن خلال هذا القانون الذي سنّته الأغلبيّة، صار تحدّي الهيمنة الصهيونيّة أمرًا غير قانوني، كالمطالَبة مثلًا على نحوٍ صريح (أو ضمنيًّا بحسب لغة القانون) ألّا تكون إسرائيل دولة الشعب اليهوديّ وإنّما دولة مواطنيها، أو دولة تمثّل مجموعتين قوميّتين (عربيّة ويهوديّة) ضمن نظام ثنائيّ القوميّة. وهكذا، ضمنت الأغلبيّة الصهيونيّة اليهوديّة أن الأهداف الصهيونيّة التي وُضعت أُسُسها خلال الحكم العسكريّ، مثبتة ومستمرة وإن بأشكال مختلفة.

يمثّل الدمج بين القوانين الديموغرافيّة وقوانين التنظيم السياسيّ القاعدةَ البنيويّة لمواصلة استبداد الأغلبيّة. فمن جهة، يتم ضمان وجود أغلبيّة يهوديّة داخل إسرائيل في المستقبل المنظور بفضل القوانين الديموغرافيّة القائمة (وقانون المواطَنة في الأساس)، ومن جهة أخرى، تكفل هذه الأغلبيّة، بالقوانين، امتيازاتها الكولونياليّة[44]، وتضمن أن يشكّل أي تحدّ لمصادر هذه الامتيازات وجذورها (المتمثّلة في أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهوديّ لا دولة كلّ مواطنيها) مخالَفة للقانون. في الوقت ذاته، غُرست منظومة من الخوف في صفوف المواطنين الفلسطينيّين كان لها تأثير في الخطاب والتنظيم السياسيَّيْن لسنوات طويلة[45]. وجرى تصميم وتطبيق منظومة ذكيّة من المراقبة المُحْكَمة للمحافظة على السيطرة الكولونياليّة التامّة[46]. وتتكشّف تباعًا تفصيلات عملية تجنيد أفراد المجتمع ليتجسّس بعضهم على بعض، في مقابل حصولهم على حقوق أساسية[47].

(43) Masri, «Family Reunification Legislation in Israel».

(44) Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, «Dominance, Tolerance Space and the Privileged Situation,» in: Hanna Herzog and Kinneret Lahad, eds., *Knowledge and Silence: On Mechanisms of Denial and Repression in Israeli Society* (Jerusalem: Van Leer Jerusalem Institute; Hakibbutz Hameuchad Publishing House, 2004) (Hebrew).

(45) Areej Sabbagh-Khoury, «Palestinian Predicaments: Jewish Immigration and Refugee Repatriation,» in: Rhoda Ann Kanaaneh and Isis Nusair, eds., *Displaced at Home: Ethnicity and Gender among Palestinians in Israel* (Albany, NY: State University of New York Press, 2010).

(46) Nadera Shalhoub-Kevorkian, «Settler Colonialism, Surveillance, and Fear,» in: Rouhana, *Israel and its Palestinian Citizens*.

(47) Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian collaboration with Zionism, 1917-1948*, Translated by Haim Watzman (Berkeley: University of California Press, 2008).

## ثانيًا: أنموذج المساواة وبذور تحدي الدولة اليهودية

مع إلغاء الحكم العسكري في عام 1966، تمكّن المواطنون الفلسطينيون من التنقل من دون الحاجة إلى تصريح عسكري. لكن عندما تجوّلوا في وطنهم، وجدوا فضاءً «جديدًا» قد تبدّل ليضم أغلبية من اليهود وأقلية من العرب، فتحوّل المشهد الجغرافي بفعل تدمير معظم القرى الفلسطينية وتهويد المدن الفلسطينية في آن.

أوجدت احتمالات التحرك بحرية فرصًا جديدة للعمل والتعليم وإعادة التنظيم السياسي. وتحوّل نظام السيطرة المباشرة، بموجب النظام العسكري، بالتدريج إلى نظام تحكّم جديد وغير مباشر[48]. وأثّر الإخضاع الكولونيالي، مصحوبًا بالخوف الذي غرسه، عميقًا في الخطاب السياسي وفي التنظيم السياسي والثقافي[49]. وفيما كان الفلسطينيون يتكيّفون مع الحقائق الجديدة، اندلعت حرب حزيران/ يونيو 1967 وانتهت باحتلال إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إضافة إلى سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية، واضعةَ بذلك كامل فلسطين تحت سيطرتها، وجاعلةَ الاتصال بين الفلسطينيين، في جميع أنحاء فلسطين، ممكنًا أول مرة منذ جيل كامل، وإن تمّ هذه المرة تحت السيطرة الصهيونية.

بدت آثار احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 متناقضة في الظاهر. فمن ناحية، مكّنَ هذا الاحتلال تجديد الاتصالات بين الفلسطينيين المعزولين في إسرائيل والفلسطينيين الآخرين، وساهم في بعث القومية والتاريخ الفلسطينيين من سباتهما، وأنعشهما بين الفلسطينيين في إسرائيل بعد 19 عامًا من العزلة عن الشعب الفلسطيني والعالم العربي، وأنهى العزلة المحكمة عن المجتمع العربي داخل إسرائيل، موفرًا نافذة – وإن كانت ضيقة – على العالم العربي عبر الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ناحية أخرى، أبرز هذا الاحتلال

(48) Yair Bäuml, «Military Government and the Process of Its Abolishment, 1958-1968,» *New East*, no. 3 (2002) (Hebrew).

(49) Areej Sabbagh-Khoury: «Palestinian Predicaments,» and «Between the Right of Return and the 'Law of Return': Contemplation on Palestinian Discourse in Israel,» (Master's Thesis, Tel-Aviv University, Tel Aviv, 2006).

الحقوق التي حصل عليها الفلسطينيون كمواطنين في إسرائيل، مقارنة مع غياب صارخ لحقوق أساسيّة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967. وأكدّت القيادة العربية السياسية المهيمنة داخل إسرائيل، بقيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، المكانة السياسية الخاصة للفلسطينيين في اسرائيل، مقارنة مع الفلسطينيين تحت الاحتلال، كما أكدت فرادة الفلسطينيين في إسرائيل بصفتهم «مواطنين».

في هذا السياق، هيمن «أنموذج المساواة» الذي قاده الحزب الشيوعي الإسرائيلي على الخطاب السياسي بين سبعينيات القرن المنصرم وبدايات تسعيناته. تجاوب أنموذج المساواة مع تحقيق المواطنة للفلسطينيين في إسرائيل، والمتحررين من الحكم العسكري، ومع مطلب إنهاء الاحتلال وإقامة دولة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإبراز المكانة المتباينة للمجتمعين الفلسطينيين. وسيطر شعار «المساواة ولا أقل من المساواة» على الخطاب السياسي السائد في ما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين.

شدّد أنموذج المساواة، بقيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، على التمييز في توزيع الموارد في مجالات مثل التعليم وموازنات الحكم المحلي الحكومية والخدمات الحكومية والفرص الاقتصادية، فضلًا عن حقوق الإنسان. وكانت إحدى القضايا الرئيسة التي ظهرت في هذا الإطار الزمني مصادرة الأراضي العربية، وهي عملية تسارعت في عهد الحكم العسكري، واستمرت حتى في سبعينيات القرن الماضي. وانطلاقًا من أسباب تاريخية، شكّل الحزب الشيوعي الإسرائيلي القوة السياسية المهيمنة بين السكان العرب[50]، كونه الحزب السياسي

(50) كما ذكر آنفًا، لم تسمح إسرائيل بظهور الأحزاب العربية القومية أو المنظمات السياسية (أو حتى المنظمات الثقافية) خلال فترة الحكم العسكري وفي ما بعد بكثير. سمح للحزب الشيوعي الإسرائيلي بالعمل لأسباب متعددة: كان حزبًا عربيًا – يهوديًا مع هيمنة يهودية، ووافق على خطة الأمم المتحدة للتقسيم، ودعم إنشاء دولة يهودية في فلسطين وفقًا لتلك الخطة، كما أبقى القنوات مفتوحة مع الاتحاد السوفياتي الذي دعم خطة التقسيم. مع ذلك، اعتبر الحزب (وما زال) خارج الإجماع الإسرائيلي – الصهيوني، وبناء عليه بقي تحت أنظار جهاز الدولة. لنقاش تفصيلي عن العلاقة بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية، انظر: Elie Rekhess, *The Arab Minority in Israel: Between Communism and Arab Nationalism, 1965-1991* (Tel Aviv: University of Tel Aviv, 1993) (Hebrew).

غير الصهيوني الوحيد بقيادة فلسطينية مميزة (إلى جانب القيادة اليهودية)، وكونه الحزب الذي سمحت إسرائيل بتنظيمه بين المواطنين العرب، فأصبح ملجأ لكثير من العرب الذين عارضوا إسرائيل وسياساتها، من دون أن يكونوا، بالضرورة، من أتباع أيديولوجيا الحزب، بل اختلفوا معه في قضايا مركزية مثل تأكيد الحزب أهمية الصراع الطبقي في الحالة الإسرائيلية – الفلسطينية، وقبوله قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة. إلى ذلك، أُسست في عام 1977 الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهي تحالف ضم جماعات عربية وقادة مجتمع بارزين وجماعات يسارية يهودية، وكان الحزب الشيوعي الإسرائيلي العمود الفقري لهذه الجبهة[51].

ركزت الجبهة على مسألتين محوريتين: **أولًا**، السلام مع الفلسطينيين في إطار حل الدولتين في حدود عام 1967، لتصبح أحد أول الأحزاب السياسية في الشرق الأوسط بأسره التي ترفع شعار «دولتين لشعبين» (موقف التزم وجهة نظر الاتحاد السوفياتي الواضحة في هذه المسألة)؛ **وثانيًا**، المساواة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وأصبحت المسألتان لأعوام المكونات المحورية لتوافق سياسي واسع داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

تمسك الخطاب السائد بين الفلسطينيين، بقيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وفي ما بعد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بأنموذج المساواة من دون الاعتراض على الإطار السياسي القائم، أي من دون الاعتراض على مفهوم الدولة اليهودية. في الواقع، لم يشرح هذا الأنموذج آثار المساواة في هوية الدولة وهيكليتها، وطرائق اندماج الجماعة العربية في هذه الهيكلية. كان هذا ممكنًا نتيجة التركيز أساسًا على المعنى المحدود للمواطنة، أي المتعلق بتوزيع الموارد وحقوق الإنسان. وكان ذلك يعني، في الواقع، مقاربة مستقبلية تقوم على قبول خطة الأمم المتحدة للتقسيم، وتأكيد السعي إلى المساواة في إطار الدولة اليهودية التي توسّعت أوسع بكثير من تلك الخطة. لكن الدولة نفسها لم تعترف بالفلسطينيين جزءًا من مشروعها الخاص، واستبعدتهم على الرغم من أنهم مواطنين من الجماعة التي

(51) المصدر نفسه، و Audi Adiv, «Israel's Communist Party: At the Crossroads, 1948-2012,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2015).

تنضوي ضمن الـ «نحن» التي سعت الدولة إلى أن تشملها[52]، وبقيت تحرمهم من مواردهم ذاتها، وأبرزها الأرض. لذلك، لم يستطع النضال من أجل المساواة في إطار أنموذج المساواة أن يطوّر تحديًا للمشروع الاستعماري المدمر الذي حاول السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأرض. وفي عملية مقاومة السكان الفلسطينيين الأصليين، أصبحت الأرض – في عيون المستعمَرين – رمزًا للصراع، وشُحنت بدلالات عاطفية إضافية.

جاء الإضراب الوطني في يوم الأرض في 30 آذار/ مارس 1976 في إطار ردة الفعل على العملية الكولونيالية للاستيلاء على الأراضي[53]. دعت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية، أول منظمة تدعي تمثيل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، إلى إضراب وطني في رد على استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية وخطط «تهويد الجليل» الجديدة. مثّل إضراب يوم الأرض أول عمل جماعي يؤديه المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل. ونتيجة للإضراب والتظاهرات المحلية المختلفة، وتدخل قوات الجيش والشرطة، سقط خمسة رجال وامرأة من الفلسطينيين، وأصيب عدد بجراح، وجرى اعتقال المئات. منذ ذلك الحين، تحولت ذكرى يوم الأرض يومًا وطنيًا تخلده مركبّات الشعب الفلسطيني كلها، من موجودين على أرضهم أو منفيين خارجها. كما جسّدت حوادث يوم الأرض الصراع المتواصل بين دولة تمثل مشروعًا كولونياليًا استيطانيًا والسكان الأصليين على الأرض. لكن، وكما هو الحال مع الصراعات الأخرى، تم حجب الطبيعة الكولونيالية الاستيطانية للصراع في سياق خطاب المساواة الذي اكتسب مصداقية بفضل المواطنة التي منحتها إسرائيل للعرب في عام 1948. وبناءً عليه، ما تمّ تأطير الإضراب في سياق صراع ضد الكولونيالية الاستيطانية.

---

(52) في مداولات بالغة الأهمية للفصل 7أ من القانون الأساسي: الكنيست، درس الكنيست الإسرائيلي الاحتمالات المختلفة لما يجب أن تكون عليه إسرائيل: دولة للشعب اليهودي (في إسرائيل وخارجها)، أو دولة لمواطنيها، أو دولة للشعب اليهودي ومواطنيها. وصوت بأغلبية ساحقة لتكون دولة الشعب اليهودي. انظر روحانا لمناقشة نقاش الكنيست وقراره، وآثاره في الفلسطينيين: Rouhana, *Palestinian Citizens*.

(53) نبيه بشير، **حول تهويد المكان: المجلس الإقليمي مسغاف في الجليل** (دراسة أولية لحالة) (حيفا: مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2004)، و Khalil Nakhleh, «Yawm al-Ard (Land Day),» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011).

حدّد أنموذج المساواة خطاب المواطنين الفلسطينيين المهيمن ونضالهم من أجل المساواة في المجالات المختلفة. وبالتالي، كانت قضايا المساواة في الموارد المخصصة للتعليم (الأقل ارتباطًا بمسألة الحق في تحديد السياسات التعليمية للمجموعة)، والعمالة، وميزانيات السلطات المحلية، وغيرها، مركزية بالنسبة إلى هذا الأنموذج. كما شاعت مظاهر مكافحة التمييز في مجالات الحياة المختلفة. في بدايات الثمانينيّات، قامت لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة في إسرائيل (التي تتشكل من رؤساء البلديات العرب، وأعضاء الكنيست العرب، وأمناء ورؤساء الأحزاب السياسية، وبعض قادة المنظمات غير الحكومية) بتأسيس لجان فرعية للصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، بهدف التحقيق في أوجه عدم المساواة، وتوفير المعلومات لجماعات المناصرة[54]. في 24 حزيران/ يونيو 1987، أعلن عن «يوم المساواة» يوم إضراب وطني احتجاجًا على التمييز ودعوةً إلى المساواة. استمر هذا النهج حتى بعد ظهور تحدي هذا الأنموذج في التسعينيّات. وبناءً عليه، أُسس عدد من المنظمات غير الحكومية الناشطة والساعية إلى تحقيق المساواة، أبرزها «مركز مساواة» أو المركز لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل الذي يدافع عن المساواة في المجالات المختلفة، و«مركز عدالة» أو المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل الذي يستخدم الوسائل والأدوات القانونية في عمله من أجل النهوض بالحقوق المتساوية. صارت هاتان المنظمتان من المنظمات الأكثر والأفضل تمويلًا (من المانحين الدوليين)، والأكثر نشاطًا بين المنظمات غير الحكومية العاملة في المجتمع العربي. وركّزت منظمة «سيكوي» (كلمة عبرية تعني فرصة) غير الحكوميّة أخرى (جمعية عربية يهودية غير حكومية تمولها صناديق تابعة لعائلات يهوديّة أميركيّة) على بيان مظاهر التمييز من دون أي طعن في أسسه الأيديولوجية والبنيوية، فتقصّي جذور هذا التمييز يقود إلى فحص المنطلقات والأسس الكولونيالية الاستيطانية التي تشكلت بحسبها مواطنة الفلسطينيين كمواطنة كولونيالية.

في الوقت نفسه الذي سيطر فيه أنموذج المساواة على الخطاب السياسي، وحدّد توجّهات السياسة العربيّة الداخليّة ما بعد اتفاق أوسلو حتى أواسط

(54) Muhammad Amara, «The Higher Follow-Up Committee for the Arab Citizens in Israel,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011).

التسعينيّات، تعرّض هذا الخطاب لانتقادات سياسية مختلفة في المجتمع العربي في إسرائيل، على أساس محدوديته. **أولًا**، ادعّى كثيرون أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي أكّد إلغاءه البعد القومي في الصراع بين الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية لمصلحة الصراع الطبقي. وعلى الرغم من أن الحزب حارب التمييز القائم على أساس قومي، فإنه صبّ الكثير من الاهتمام على مصالح الطبقة العاملة من اليهود والعرب، وعلى النضال من أجل المساواة الطبقية. في الوقت نفسه، شدّدت القوى القومية – التي ظهرت في البداية كجمعيات محلية – على المكوّن القومي والامتيازات التي يحظى بها اليهود بغض النظر عن مكانتهم الطبقية في بنية الدولة اليهودية. ودارت هذه الفكرة حول نشاط بعض هذه الجمعيات، وإن لم تكن جلية أحيانًا، فتبين أنه مستحيل تحقيق المساواة داخل الدولة اليهودية. كما بدأ بعض الأكاديميين تسليط الضوء على التناقض بين فكرة الدولة اليهودية ومبدأ المساواة.

**ثانيًا**، على الرغم من العمل السياسي المهّم الذي أنجز ضمن أنموذج المساواة على المستويين العيني والكلي (Micro and Macro)، كان نطاق العمل محصورًا بقيود أيديولوجية للقوة المركزية في هذا الأنموذج – الحزب الشيوعي الإسرائيلي – وتحديدًا من خلال نهجه الناظر إلى الأمام في تشديده على مكافحة التمييز على حساب التعامل مع توجه العدل التاريخي الذي يشدد على العدل التعويضي، ويلقي الضوء على بُنى القوّة التي تولّد أو تنتج عدم المساواة. تركز النضال ضد مصادرة الأراضي، في معظمه، على وقف المزيد من مصادرة الأراضي، أو النضال ضد خطط جديدة لمصادرة مزيدٍ من الأراضي، بدلًا من النضال من أجل استعادة الأراضي المصادرة في نطاق توجه العدالة التعويضية التي تستحضر إلى الواجهة التاريخ والغبن التاريخي، وتؤسّس لعلاقة جديدة تستبدل العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين باعتبارها نظامًا كولونياليًّا استيطانيًّا. **ثالثًا**، يركز أنموذج المساواة على الموارد والخدمات والفرص، ويبقى بعيدًا عن القضايا الأساس التي تهمّ السكان العرب، والتي تنطلق من جوهر علاقتهم بإسرائيل كمشروع كولونيالي استيطاني، كالامتيازات الممنوحة لليهود، والمواطنين وغير المواطنين في مقابل المواطنين العرب، وبنى الدولة وهويتها، وشرعية إسرائيل كدولة يهودية، وحقوق الفلسطينيين المقتلعين في العودة.

واجه هذا الأنموذج تحديات سياسية على جبهات مختلفة: **الأولى**، تم عرض إطار مفاهيمي مختلف لفهم الصراع بين الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية من حركة «أبناء البلد» التي عقدت مؤتمرها الوطني الأول في عام 1972[55]. رأت هذه الحركة في نفسها امتدادًا للحركة الوطنية الفلسطينية في المنفى، ولم تعترف بشرعية قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، أو بشرعية الدولة اليهودية. واعتبرت حركة «أبناء البلد» الصهيونية حركة كولونيالية استيطانية، وتبنّت الخطة السياسية التي عرضتها في الأصل منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من طريق إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين كلها، تضمن المساواة الكاملة بين المسيحيين واليهود والمسلمين. وخلافًا للحزب الشيوعي الذي اعتُبر حزبًا سياسيًّا إسرائيليًّا، والذي قَبِل قواعد الدولة اليهودية وشرعيتها، أكدت حركة «أبناء البلد» الجوانب الكولونيالية الاستيطانية التاريخية للعلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين، واجتذبت تأييدًا من النخب والطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، لكنها أخفقت في تحقيق دعم شعبي واسع، وبقي أثرها الرئيس في ترويجها الأفكار والخطاب السياسي في الحيز العربي العام، بينما لم تنعكس قوتها في الفاعلية السياسية. إلى ذلك، كانت الحركة قوية بما يكفي لاستفزاز أتباع أنموذج المساواة في أوقات زمنية مختلفة، ما تسبب بالملاحقة والاضطهاد من جهاز أمن الدولة. كما تمثل التأثير الرئيس للحركة في تحدي الإطار السياسي المهيمن الذي قاده الحزب الشيوعي الإسرائيلي، إذ ذكّرت المجتمع والنخب السياسية الفلسطينية باستمرار بالقضايا الجوهرية التي تقع في لب الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. في التسعينيّات، انضمت أجزاء من هذه الحركة إلى حزب سياسي جديد تنافس على القيادة السياسية للمواطنين العرب، في حين رفض آخرون الاعتراف بشرعية الدولة المبّطن بحسب رأيهم، واستمروا في مقاطعة الانتخابات البرلمانية.

ازداد التحدي لأنموذج المساواة منذ منتصف الثمانينيّات. في عام 1982، ظهرت الحركة التقدمية للسلام على الساحة السياسية[56]، وفشلت محاولات

(55) A. Haidar, «The Nationalist Progressive Movement,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* ([2015]).

(56) المصدر نفسه.

جهات إسرائيلية بإخراجها خارج القانون، إذ قضت المحكمة العليا بقانونية القائمة التقدمية للسلام، وبإمكانها خوض انتخابات الكنيست. وعلى الرغم من الحملة الشرسة التي شنها الحزب الشيوعي الإسرائيلي للتشكيك في مصداقية الحزب الجديد، نجح هذا الحزب في كسر طوق هيمنة الحزب الشيوعي على الحقل السياسي الفلسطيني في إسرائيل. تميزت القائمة التقدمية للسلام بتأكيدها عروبة الهوية الوطنية الفلسطينية في إسرائيل، ومنظورها القومي للصراع (في مقابل المنظور الطبقي للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة). على الرغم من عملها ضمن حدود المواطنة الإسرائيلية، فإنها شدّدت على الانتماء الفلسطيني للمواطنين العرب، مقللة من شأن كونهم مواطنين إسرائيليين، ومعلنة بوضوح أن ولاءها الأول هو للقضية الفلسطينية[57]. لذلك، اعتبرت القائمة الخصم الأقوى للحزب الشيوعي الإسرائيلي ولأنموذج المساواة الذي قاده هذا الحزب. وعلى الرغم من أن هذه الحركة لم تستدعِ الإطار الكولونيالي الاستيطاني، فإنها كانت أكثر توافقًا مع هذا الإطار المفاهيمي. تكوّنت القائمة التقدمية للسلام من منظمات قومية عربية محلية انضم إليها أفراد من الجناح اليساري اليهودي، واحتفظت بمقاعد في الكنيست بين عامي 1984 و1992، عندما فشلت في الحصول على الدعم الكافي للحصول على مقعد في الكنيست[58].

في الفترة نفسها، أي منذ الثمانينيّات فصاعدًا، اكتسبت الحركة الإسلامية تأييدًا متزايدًا داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل[59]، وباتت لاعبًا سياسيًا ظاهرًا داخل المجتمع العربي بشقيّها، الجنوبي الذي يشارك في الانتخابات البرلمانية والشمالي الذي يقاطعها. وركزّت الحركة على تعزيز مجتمع مكتفٍ ذاتيًا («المجتمع العصامي» كما يسميه الشّق الشمالي من الحركة) وتوفير الخدمات المحلية، ودعم الحاجات الإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير الخدمات للأماكن الإسلامية المقدسة. بالنسبة إلى هذه الحركة، كانت

(57) Rouhana, *Palestinian Citizens*.

(58) المصدر نفسه، و Ilan Pappé, *The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2011).

(59) Issam Aburaiya, «The 1996 Split of the Islamic Movement in Israel: Between the Holy Text and Israeli-Palestinian Context,» *International Journal of Politics, Culture, and Society*, vol. 17, no. 3 (March 2004), pp. 439-455.

مسألة المساواة مجرد اهتمام براغماتي، لأن هدف الحركة – أيديولوجيًا – إقامة دولة إسلامية في فلسطين.

خلاصة القول، سعت القوى السياسية المهيمنة على المواطنين الفلسطينيين إلى تحقيق المساواة الكاملة لهؤلاء المواطنين من دون تحدي البنية الصهيونية للدولة. وفشلت هذه القوى في الحصول على التزام لفظي من الدولة لمثل هذا الهدف. أكدت حالة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وفشله في إنجاز المساواة في إطار الدولة الصهيونية كما سعى إليها، في ضوء تزايد تركيز الدولة على هويتها اليهودية، جوهر الكولونيالية الاستيطانية للدولة الإسرائيلية لكثير من الفلسطينيين، بشكل غير مقصود.

## ثالثًا: دولة لجميع مواطنيها والحقوق الجماعيّة

لا ندّعي وجود تطور خطّي من أحد أنماط الموقف السياسي الجماعي إلى نمط آخر. بل على العكس، حصلت تطورات تدريجية لأنماط جديدة احتلت مركز الصدارة، وتنافست مع الأنماط أو النماذج الموجودة. وفي العادة، تتزامن الأنماط الجديدة مع تطورات تاريخية كبرى، تحفز على طرائق تفكير جديدة. وهكذا، جاء اتفاق أوسلو في عام 1993 بما تبين أنه أمل كاذب بأن حل الدولتين للصراع يمكن أن يتحقق.

كان للأعوام القليلة الأولى بعد أوسلو آثار كبيرة، ومتناقضة أحيانًا، في الفكر والتنظيم السياسيين للمواطنين الفلسطينيين. وكان من نتائج هذا الاتفاق المباشرة أن حظي أنموذج المساواة بمصادقة كبيرة على السلام مع الفلسطينيين وقيادتهم الشرعية، منظمة التحرير الفلسطينية، والمساواة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وفّر اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، واكتساب إطار الدولتين رواجًا قويًا، ولو ضمنيًا، دعمًا كبيرًا لأنموذج المساواة. وبدأت حكومة إسحق رابين (1992–1995) تتحدث علنًا عن التمييز الموجود (كانت تنفيه عادة الحكومات السابقة). وتحدثت حكومة رابين علنًا عن الحد من تمييز الدولة ضد المواطنين العرب في شتى المجالات[60]. في الوقت ذاته، فتح هذا التطوّر

(60) Tamir Sorek, «Public Silence and Latent Memories: Yitzhak Rabin and the Arab-Palestinian Citizens of Israel,» *Israel Studies Review*, vol. 28, no. 1 (Summer 2013).

الباب أمام المزيد من الأسئلة الجوهريّة عن مستقبل المواطنين العرب، وبات واضحًا – في حال نجاح عملية أوسلو – أن هؤلاء سينتهون مواطنين إسرائيليّين داخل دولة إسرائيل. وبذلك، بدأ الإحساس بالحالة الموقّتة التي تغلغلت، حتى الآن، في الكثير من مركّبات الإجماع حول مستقبلهم السياسيّ بالتلاشي، ما طرح سؤالًا عن مكانتهم السياسيّة وعلاقتهم بدولة إسرائيل، اقترن بثلاث قضايا: معنى المساواة في ظل الدولة اليهودية واستحقاقاتها السياسيّة (ما طرحها أنموذج المساواة وما تعامل معها)، والمكانة الجماعيّة والحقوق الجماعيّة للمواطنين العرب داخل دولة إسرائيل، ومسألة هُويّة الدولة.

صار التحدّي الذي تواجهه النخَب الفلسطينيّة عرض رؤية ديمقراطيّة تمنح مدلولًا سياسيًّا ودستوريًّا حقيقيًّا للمساواة، وتعالج في الوقت ذاته أحد أهمّ الملفّات التي بقيت تحت السطح وهي شرعيّة الدولة اليهوديّة التي لم يقبلها الفلسطينيّون عمومًا[61]. تجسّد هذا التحدّي بوضوح في ولادة حزب جديد، وضع في صلب برنامجه السياسيّ تحويل إسرائيل «دولة لجميع مواطنيها»[62]. تَشَكل هذا الحزب من تحالف بين ناشطين سياسيّين بارزين انفصلوا عن الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في إثر نقد ذاتيّ مستمد من سياسة «غلاسنوست» الذي سادت موسكو في أواخر الثمانينيّات وأدت إلى سقوط جدار برلين، إضافة إلى كوادر من حركة أبناء البلد، وآخرين من الحركة الوطنيّة التقدّميّة، وعدد من أعضاء منظّمات وطنيّة أخرى. رَئِس الحزبَ، أو التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، قائد كارزماتي هو عزمي بشارة، الذي عرفه العالم العربيّ أحد أهمّ مفكريه.

---

(61) Nadim N. Rouhana, ed., *Attitudes of Palestinians in Israel on Key Political and Social Issues: Survey Research Results* (Haifa, Palestine: Mada al-Carmel-Arab Center for Applied Social Research, 2007), on the Web: <http://mada-research.org/en/2007/10/30/attitudes-of-palestinians-in-israel-on-key-political-and-social-issues-survey-research-results-english-2007>.

(62) لم يطرح الحزب على نحوٍ صريح أنّه يسعى إلى تحويل إسرائيل من دولة يهوديّة إلى دولة ديمقراطيّة لجميع مواطنيها، بل قام بالتشديد على القسم الأخير وهو «دولة جميع مواطنيها»، تفاديًا لوضعه خارج القانون بحسب القوانين الإسرائيليّة التي لا تسمح لأيّ حزب بالمشاركة في انتخابات الكنيست إذا نفى وجود إسرائيل كدولة يهوديّة. في حقيقة الأمر، قامت لجنة الانتخابات المركزيّة بشطب الحزب، إلاّ أنّ المحكمة العليا أصدرت قرارًا يلغي هذا الشطب. انظر: Masri, «Family Reunification Legislation in Israel,» and Nimer Sultany and Areej Sabbagh-Khoury, *Resisting Hegemony: The Azmi Bishara Trial* (Haifa, Palestine: Mada al-Carmel-Arab Center for Applied Social Research, 2003).

استقطب هذا التجمّع نُخَبًا عربيّة ومثقّفين عربًا ويهود، وطرح تحدّيًا جِدّيًّا هو مفهوم الدولة اليهوديّة. إضافة إلى برنامجه السياسيّ، وأساسه المطالبة بالمواطنة الديمقراطيّة في دولة لجميع مواطنيها لا لمجموعة واحدة فقط، وبخلاف الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، يعلّق التجمّع الوطنيّ الديمقراطي أهمّيّة كبرى على تعزيز المجتمع العربيّ وتمكينه من خلال مؤسسات تُبنى على أساس قوميّ في الحيّز العامّ: منظّمات غير حكوميّة ومؤسّسات ثقافيّة وتنظيمات سياسيّة وقيادة وطنيّة منتخَبة في إطار لجنة متابعة عليا لشؤون المواطنين العرب، لم ينتخب أعضاؤها بصورة مباشرة حتّى الآن.

شكلت الفكرة الديمقراطية البسيطة، المتمثّلة في دولة لجميع مواطنيها، تحدّياتٍ جوهريّةً للصهيونيّة ولمفهوم الدولة اليهوديّة. وظهر التناقض الجوهري بين إسرائيل دولة يهوديّة والادّعاء أنها دولة ديمقراطيّة إلى واجهة خطاب المواطنين الفلسطينيّين السياسيّ. شكّلَ هذا التناقض موضوع سجالات أكاديميّة أشار فيها كثير من الأكاديميّين الإسرائيليّين إلى «توتّر» وليس إلى تناقض بين تعريف الدولة كيهوديّة وتعريفها كديمقراطيّة[63]، بينما ادّعى أكاديميّون آخرون (وأغلبيتهم عرب) وجود تناقض جوهريّ لا يمكن جسره[64]. وقدّمت نظريّات طُرحت داخل المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة لتسوية التناقض وحتّى لتبديده، على غرار مفهوم «الديمقراطية الإثنيّة» الذي عرضه سامي سموحة، أحد كبار علماء الاجتماع الإسرائيليين[65]، وتبناها أكاديميون إسرائيليون آخرون على نطاق واسع، بينما رفض كثير من الباحثين العرب، وبعض الباحثين الإسرائيليّين،

(63) Ruth Gavison, «Jewish and Democratic? A Rejoinder to the «Ethnic Democracy» Debate,» *Israel Studies*, vol. 4, no. 1 (Spring 1999), and Sammy Smooha, «Types of Democracy and Modes of Conflict Management in Ethnically Divided Societies,» *Nations and Nationalism*, vol. 8, no. 4 (October 2002).

(64) Azmi Bishara: «Reflections on October 2000: A Landmark in Jewish-Arab Relations in Israel,» *Journal of Palestine Studies*: vol. 30, no. 3 (Spring 2001), pp. 54-67, and «Zionism and Equal Citizenship: Essential and Incidental Citizenship in the Jewish State,» in: Rouhana, *Israel and its Palestinian Citizens*; As'ad Ganim, Nadim N. Rouhana and Oren Yiftachel, «Questioning «Ethnic Democracy»: A Response to Sammy Smooha,» *Israel Studies*, vol. 3, no. 2 (Fall 1998), and Rouhana, *Palestinian Citizens.*

(65) Sammy Smooha, «Ethnic Democracy: Israel as an Archetype,» *Israel Studies*, vol. 2, no. 2 (Fall 1997).

هذه النظريّة واعتبروها تمرينًا أكاديميًّا يائسًا ومدفوعًا بأَجِنْدة سياسيّة في محاولة لتغليف التناقض الجوهريّ وغير القابل للحل[66].

ترك التفاعل الدينامي بين الأكاديميّ والسياسيّ، والنقاشات السياسيّة الناشطة التي شارك فيها أكاديميّون وسياسيّون عرب ويهود، بصماته على الخطاب الإسرائيليّ العامّ. أيّدت أغلبية الجمهور العربيّ خطاب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، إذ اتّفق مع معنى دولة جميع مواطنيها الذي طرحه، من دون التزام خطّ التجمع في مسائل أخرى. وأدرج بعض أشد مناصري «أنموذج المساواة» حماسة في خطابهم السياسيّ مفهوم دولة جميع مواطنيها، وطرحوا الأسئلة الجوهريّة عن المساواة، والتناقض بين يهودية دولة إسرائيل وديمقراطيّتها. وكانت ردّات الفعل داخل المجتمع اليهوديّ منوّعة، تراوحت بين ما رأى في شعار «دولة لجميع مواطنيها» تهديدًا مصيريًّا للدولة اليهوديّة، وما سعى إلى التوفيق بين هذا الشعار وتعريف إسرائيل، «الدولة اليهوديّة والديمقراطيّة». كانت إحدى أهم نتائج هذا النقاش أن هذا التناقض بين مصالح الدولة اليهوديّة والمواطنة المتساوية صار في الوعي العربيّ السمة المحددة للعلاقة بين المواطنين الفلسطينيّين ودولة إسرائيل.

على الرغم من أن شعار «دولة جميع مواطنيها» دفع مسألة يهوديّة الدولة إلى واجهة النقاش السياسيّ والفكريّ في المجتمعين العربيّ واليهوديّ، فإنّه لم يذهب إلى حد اعتماد خطاب كولونياليّ استيطانيّ على نحوٍ واضح عند الفلسطينيين في إسرائيل. ففي حين تجلّت سياسات إسرائيل كمشروع كولونياليّ استيطانيّ بوضوح وصراحة في أدبيات حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، إلا أن الكولونياليّة الاستيطانيّة، بشكلها هذا، لم تكن محوريّة في الخطاب السياسيّ للحزب.

---

(66) عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية** (رام الله، فلسطين: مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005)؛ Nadim N. Rouhana, ««Jewish and Democratic»? The Price of a National Self-Deception,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 35, no. 2 (Winter 2006), and Amal Jamal: «Beyond «Ethnic Democracy»: State Structure, Multicultural Conflict and Differentiated Citizenship in Israel,» *New Political Science*, vol. 24, no. 3 (2002), pp. 411-431, and «Nationalizing States and the Constitution of 'Hollow Citizenship': Israel and its Palestinian Citizens,» *Ethnopolitics*, vol. 6, no. 4 (2007), pp. 471-493.

بدأ الخطاب الكولونياليّ – الاستيطاني في الظهور بقوّة في سياق المطالَبة بالحقوق الجماعيّة. ولقي تشدّيد التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ على التنظيم على أساس قوميّ، وعلى الحكم الذاتيّ الثقافيّ، وعلى التمكين القوميّ، أصداء واسعة وأثر في صفوف النخب المثقّفة والأكاديميّة. وبتفاعل متفاوت مع هذا الفكر الجديد، تشكّلت ثلاث مجموعات في الفترة ذاتها تقريبًا (2005–2007) على هيئة «مراكز تفكير»، لتفحّص مسألة المكانة الجماعيّة المستقبليّة للمواطنين الفلسطينيّين في أطار حلّ الدولتين مستقبلًا[67]، وأصدرت المجموعات ثلاث وثائق في عامي 2006 و2007، تعرف باسم «وثائق الرؤية المستقبليّة» التي أكّدت أن الفلسطينيّين في إسرائيل يطالبون بحقوقهم الجماعيّة، من طريق المطالَبة بالحقوق القومية في داخل إسرائيل، كونها دولة ثنائيّة القوميّة أو متعدّدة الثقافات[68]. كانت ردّة فعل النخب السياسيّة اليهوديّة تجاه هذه الوثائق، التي أشارت إلى إسرائيل كمشروع كولونياليّ استيطانيّ، قويًّا ومتوعّدًا، لأن الدولة اليهوديّة لا يمكن أن تكون ديمقراطيّة.

ساهمت هذه الوثائق في إحياء الخطاب الكولونياليّ الاستيطانيّ وتصعيده عند بعض النخب الفلسطينيّة. وعرضت وثيقة حيفا، على وجه الخصوص، التي أيّدها مئات القادة المجتمعيّين والأكاديميّين والمثقّفين، عرضت أنموذج للمصالحة بين الإسرائيليين (وليس الصهيونيّة) والفلسطينيّين على نحوٍ ينسجم مع حالات كولونياليّة استيطانيّة أخرى مشابهة. ومهم أن نشير هنا إلى أن هذا النقاش في شأن طبيعة الحقوق الجماعيّة، ولا سيّما الخطاب المتجدّد عن الكولونياليّة الاستيطانيّة، بقي محصورًا داخل دوائر النخب الفلسطينيّة الضيّقة، ولم يتغلغل في الوعي العام، وإن كنّا نرجّح أن شرائح واسعة من المجتمع الفلسطينيّ تُدرك ضمنيًّا

(67) الوثائق هي: «التصوُّر المستقبليّ» الذي أصدرته اللجنة القطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة في إسرائيل: <http://www.bitterlemons.net/docs/future-vision-english.pdf>؛ «الدستور الديمقراطيّ» الذي أصدره مركز عدالة: المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل: <http://adalah.org/Public/files/democratic_constitution-english.pdf>، و«وثيقة حيفا» التي أصدرها مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة: <http://mada-research.org/en/files/2007/09/haifaenglish.pdf>.

(68) Elie Rekhess, *The Arab Minority in Israel: An Analysis of the «Future Visions» Documents* (New York: American Jewish Committee, 2008).

أن إسرائيل تجسِّد مشروعًا كولونياليًّا استيطانيًّا. إلا أن الأمر الذي أعاد النشاط إلى الوعي الكولونياليّ الاستيطانيّ هو ما نسمّيه «عودة التاريخ»[69]، والذي تزامن – من دون مصادفة – مع الإدراك المتزايد بأن المساواة داخل الدولة اليهوديّة أمر غير قابل للتحقيق، وبأن الوصول إلى حل الدولتين مرّ وانتهى.

## رابعًا: عودة التاريخ ووعي المواطنة الكولونيالية

خلال السنوات الخمسة عشر الماضية أو نحوها، شهدنا مرحلة جديدة من تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، نشير إليها باسم «عودة التاريخ». تتميز هذه المرحلة بالصوت القوي للتاريخ الفلسطيني، على عكس المراحل الأخرى التي تميّزت بنماذج متنافسة، كأنموذج المساواة أو «دولة لجميع مواطنيها»، تميزت هذه المرحلة بهيمنة «عودة التاريخ» بين الفلسطينيّين. ثمة وعي متزايد بين الفلسطينيين على اختلاف توجهاتهم الحزبية بأن أصول مواطنتهم متجذرة في الحوادث التاريخية للنكبة. وأخذ الوعي المتزايد بالنكبة وعودتها إلى الحاضر يلقي بظلاله على مفهوم المواطنة.

في عام 1998، أي في الذكرى الخمسين للنكبة، بدأت بعض المنظّمات الفلسطينيّة في إسرائيل بالتنسيق لمسيرة النكبة مع فلسطينيي الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967. انطلقت المسيرة الأولى في 15 أيار/ مايو، يوم استقلال إسرائيل بحسب التقويم الميلادي، ويوم إحياء الفلسطينيين ذكرى النكبة (لا يتوافق مع التقويم العبري الذي تتبعه إسرائيل في احتفالها بيوم استقلالها). في العام التالي، بدأت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل بتنظيم «مسيرة العودة» سنويًّا، مختارةً قرية فلسطينية مهجرةً مختلفة في كل سنة. سعت هذه المسيرة إلى استحضار قضية تهجير الفلسطينيين من مدنهم أيضًا، وانطلقت المسيرات في يوم الاستقلال الإسرائيلي نفسه وفق التقويم العبري لتذكير الإسرائيليين بأنَ «يوم استقلالكم هو يوم نكبتنا»، وهو شعار روّجت له الجمعية منذ أول مسيرة عودة. وشكلت هذه المسيرة التنظيم الجماعي أول إحياء لذكرى النكبة يخرج إلى الحيز الرسمي العام[70].

(69) Rouhana and Sabbagh-Khoury, «Memory and the Return of History».

(70) للاطلاع على نقاش عن الفرق بين الحيز الرسمي والحيز غير الرسمي، انظر: أريج =

وبينما يشدّد الفلسطينيون في الأراضي المحتلة في عام 1967، وفي أماكن شتاتهم بشكل عام، على الاحتفال بإحياء ذكرى النكبة، يؤكد خطاب الفلسطينيين في إسرائيل، زيادة على ذلك، مسألة العودة، كما ترمز إليها بقوة العودة «الجماعية» الرمزية الضخمة إلى إحدى البلدات المهجرة ليوم واحد. أصبح الوصول إلى القرى المهجرة «امتيازًا» ممكنًا بفضل المواطنة الإسرائيلية، وهو امتياز لا يملكه فلسطينيون آخرون. ويعكس هذا الفعل الجماعي الذي تتيحه قدرتهم على الوصول إلى بلدة مهجرة، قوة عودة التاريخ، ويشكل في الوقت محفزًا لهذه العودة. يعلن المواطنون العرب «الحداد» عندما تحتفل دولة إسرائيل باستقلالها، وتحكي المسيرات الضخمة والمنظمة، التي تحيط بها الشرطة، والخطب عن الوطن والعودة، قصة نوع مختلف من المواطنة تسببت به النكبة. وخلافًا لنشاط إحياء الذكرى الذي يعقده الفلسطينيون في أماكن أخرى، يطرح إحياء ذكرى النكبة في إطار المواطنة سؤالًا مختلفًا: ما الذي فعلته هذه الدولة بنا؟ لا يُطرح هذا السؤال في سياق التمييز والمواطنة المتساوية (ولا من باب مناهضة التمييز أو المطالبة بالمواطنة المتساوية)، فما تبرزه مسيرة العودة، إضافة إلى قضية اللاجئين والعودة الفلسطينية، هو الجوهر الكولونيالي الاستيطاني لمواطَنتهم، بما فيها عمليات التشريد التي ارتكبتها «دولتهم» بحقهم، ورفضها السماح لهم بالعودة، وتقديم بلداتهم لمواطنين يهود.

يشكل تنظيم المسيرة داخل إسرائيل، في يوم الاستقلال الاسرائيلي نفسه، تحديًا جديًا لرواية الدولة اليهودية وتاريخها. خلال العقود الخمسة الأولى من استقلال دولة إسرائيل، احتفل الإسرائيليون بيوم الاستقلال من دون تحدٍ جماعي (من فلسطينيي إسرائيل) ملموس لروايتهم. لكن مسيرات العودة صارت تذكيرًا حيًا لحقيقة الكولونيالية الاستيطانية التي كانت وراء تشريع الدولة «قانون النكبة» في عام 2011، وهو القانون الذي يخول الحكومة رفض تمويل أي منظمة أو مؤسسة أو بلدية تعلن الحداد في ذكرى تأسيس دولة إسرائيل[71].

---

= صبّاغ – خوري، «بين حق العودة و«قانون العودة»: التأمل في الخطاب الفلسطيني في إسرائيل «المآزق الفلسطينية»،» (أطروحة ماجستير، جامعة تل أبيب، تل أبيب، 2006) (بالعبرية).

(71) انظر: Jillian Kestler-D'Amours, «Israel Criminalizes Commemoration of the Nakba,» (Electronic Intifada (Website), 29 March 2011), on the Web: <http://electronicintifada.net/content/israel-criminalizes-commemoration-nakba/9289> (Accessed 18/6/2014).

تحولت مسيرات العودة واحدة من أهم النشاط الجماعي الذي بادر إليه الفلسطينيّون في إسرائيل منذ النكبة. وعلى مدى أعوام، كان يوم الأرض الذي يحتفل به سنويًّا منذ عام 1976، وغالبًا بالإضرابات الوطنية التي تحفّز العمل الشعبي الجماعي للمواطنين الفلسطينيين. لكن يدل ظهور مسيرة العودة، بعد أكثر من جيلين على النكبة، ونجاحها على عودة التاريخ، ويمثلان التغير في الفهم العام لمعنى المواطَنة.

نعتقد أن عودة التاريخ، وانشغال الفلسطينيين المتنامي بتاريخهم، كانا عاملي دفع يقفان وراء عودة ظهور مرحلة مختلفة في فهم مواطنتهم؛ وهو أنها مواطنة كولونيالية استيطانية تم اكتسابها في إطار كولونيالي استيطاني. وهذا، في الواقع، يُغلق الدائرة التي بدأت بوجهة النظر نفسها بعد النكبة مباشرة. لا ندّعي أن الشخص العادي يعبّر عن وضع مواطنته بمصطلحات كولونيالية استيطانية، لكننا نقول إن صورة دولة إسرائيل في أذهانهم هي أنها دولة استولت على وطنهم بالقوة، باسم الشعب اليهودي، ووضع المواطنة الحقيقية محفوظ فيها لليهود، بينما مواطنتهم – على الرغم من الحقوق التي تمنحها – مفرغة من مضمونها. وعلى الرغم من أن هذا الشعور بالمواطنة المفرغة وصفيّ وليس تحليليًا، نقول إن هذا الوصف هو نتيجة السياسات الكولونيالية الاستيطانية التي وصفناها، وإن هناك وعيًا متزايدًا بالعلاقة بين المواطنة المفرغة والحقائق الكولونيالية الاستيطانية.

ثلاثة عوامل ساهمت في ظهور وعي الحالة الكولونيالية الاستيطانيّة وعلاقتها بالنكبة: **الأول** هو استحالة النماذج السابقة ضمن الدولة الصهيونية. فيبدو أن أتباع أنموذج المساواة يؤمنون باحتماليته بسبب جذورهم الأيديولوجية. فهم شيوعيون قبلوا بقرار تقسيم فلسطين وشرعية السيادة لدولة يهوديّة. ويعتقدون مصدقين أن المساواة ممكنة إذا غيرت إسرائيل سياساتها. لكن العملية الكولونيالية الاستيطانيّة المتواصلة – خصوصًا في ما يتعلق بالأرض والحيّز والثقافة والديموغرافيا والموارد والخدمات وفرص العمل – وضعت حدًا في الوعي العام لصحة هذا التفكير في داخل إسرائيل الصهيونية. إن المخطّطات الأخيرة لمصادرة المزيد من الأراضي من المواطنين الفلسطينيين البدو في القسم الجنوبي من البلاد، ونقلها

إلى المواطنين اليهود[72]، سلطت الضوء على حقيقة أن الحفاظ على دولة يهودية يستلزم عملية من السياسات الكولونيالية الاستيطانيّة المستمرة التي تنقل الموارد من المستعمَر إلى المستعمِر. وخلافًا لأنموذج المساواة، قُدِّم أنموذج «دولة جميع مواطنيها» في المقام الأول، لا لأن منظريه اعتقدوا إمكان تحقيقه، وإنما لتحدي الصهيونيّة، وإظهارها مناقضة لمبدأ الديمقراطية الأساس. ساهم هذا الأنموذج في تعميق الوعي بين الجماهير الفلسطينية بالتناقض بين المساواة والصهيونية. وأبرزت ردة فعل الجمهور اليهودي، الرافض بشدة وثائق «التصورات المستقبليّة» المعتمدة على هذا الأنموذج، ما كان واضحًا أصلًا وهو استحالة المساواة في نظام صهيوني. **الثاني** هو أن قناعة الجمهور المتزايدة، سواء بين الفلسطينيين أم الإسرائيليين (ولكلٍّ أسبابه الخاصة)، بفشل اتفاق أوسلو وبأن حل الدولتين بات ضربًا من الوهم، أدّت إلى بعث خطاب بدائل التقسيم، بما في ذلك حل الدولة الواحدة مع مساواة العرب واليهود في فلسطين كلها. تعيد مناقشة بدائل التقسيم الرواية السابقة للتقسيم والنكبة التي تلتها، ويعتبر التاريخ في نقاش هذه البدائل ضروريًا، ويُستعاد سؤال شرعية التقسيم وتداعياته في ما يتعلق باقتلاع الفلسطينيين والامتيازات اليهودية والوعي المتزايد في شأن الخصائص الكولونيالية الاستيطانيّة للدولة اليهودية. أما **الثالث** فهو أنه في اللحظات الحرجة، وحين تصرف العرب كمواطنين، عاملتهم الدولة كرعايا لمشروع كولونيالي استيطاني. إضافة إلى ما وصفناه أعلاه، ولا سيّما خلال فترة الحكم العسكريّ، يكفي تقديم مثال واحد على هذه المعاملة. في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، في أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد التي جرت في تموز/ يوليو من العام نفسه، انطلق فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة في تظاهرات تطورت وتحولت إلى ما عرف بالانتفاضة الثانية. في الأيام الأولى، قتلت القوات الإسرائيلية عشرات الفلسطينيين في محيط المسجد الأقصى في القدس وأماكن أخرى، فتظاهر الفلسطينيون في إسرائيل تضامنًا مع الفلسطينيين في الضفة وغزة. خرجوا في مسيراتهم بوصفهم مواطنين، للاحتجاج على مقتل فلسطينيين آخرين، ولدعم قضية قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة. عاملتهم إسرائيل بشكل لا يختلف كثيرًا عن معاملتها الفلسطينيين غير المواطنين، فقُتِل منهم 13، وجُرِح العشرات، واعتقل المئات. والمثير للاهتمام أن هؤلاء

(72) Amara, «The Higher Follow-Up Committee for the Arab Citizens».

الفلسطينيين تصرفوا كمواطنين أيضًا حين طالبوا بلجنة تحقيق رسمية في مقتل المواطنين الـ 13، لا في الأوضاع المحيطة بمقتل مئات الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، في أثناء الفترة نفسها.

احتلت لجنة أور التي أسست إستجابة لمطالب الجمهور الفلسطينيّ الحثيثة قبيل الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية للتحقيق في مقتل المواطنين العرب، احتلّت موقعًا مركزيًا في جلسات الاستماع العلنية حتى نُشر تقريرها في عام 2003[73]. لكن، بدلًا من الاستفادة من إجراءات اللجنة والتقرير والتعامل معها كفرصة تاريخية للتعامل مع الجذور السياسية للمشاعر العميقة من الظلم، أظهرت السلطات الإسرائيليّة، بشكل متناقض، أن المواطنة في الواقع لا توفر أي حماية. كان أحد المطالب الأساس للجمهور العربي محاكمة الذين أطلقوا النار على المتظاهرين العرب. لكن السلطات الإسرائيليّة، وبعد مداولات قانونية مطوّلة، اختارت إغلاق ملف التحقيق في عام 2008 بسبب عدم كفاية الأدلة، وهذا ما تراه منظمات حقوق الإنسان مناقضًا لتقرير لجنة أور[74]. أثبت هذا القرار للفلسطينيين أن إسرائيل لا تأخذ مواطَنتهم على محمل الجد. وكانت التظاهرة ضد قرار السلطات الإسرائيلية إغلاق الملف في عام 2008 واحدة من أكبر تظاهرات المواطنين الفلسطينيّين منذ قيام دولة اسرائيل.

لم تظهر هذه الحادثة أن المساواة غير ممكنة فحسب، بل أظهرت أيضًا أن الفلسطينيين سيعاملون كرعايا في الدولة الكولونيالية الاستيطانيّة أكثر منهم كمواطنين، في لحظات الأزمات التي يمكن أن تعتبر تحدّيًا لنظام الدولة الكولونيالي الاستيطاني. هذه اللحظات، المتكررة في تجاربهم الشخصية (في المطار ونقاط العبور مثلًا) وخبراتهم الجمعية (مع الشرطة ومصادرة الأراضي وقوانين الهجرة، ...)، كانت حاسمة في استدعاء وعي الفلسطينيين بأن علاقتهم بإسرائيل هي، في الحقيقة، علاقة كولونيالية استيطانية.

---

(73) The State Commission of Inquiry into the Clashes between Security Forces and Israeli Citizens (2003), on the Web: <http://elyon1.court.gov.il/heb/veadot/or/inside_ index.htm> (Accessed 15/11/2013).

(74) International Center for Transitional Justice (ICTJ), «Israel: Time to Heed Victims' Call for Justice,» (4 October 2010), on the Web: <http://ictj.org/news/israel-time-heed-victims-call-justice>.

## خلاصة

حاولنا أن نطرح هنا صوغًا جديدًا لتحليل نوع مواطنة الفلسطينيين في إسرائيل، تلك المواطنة التي نسمّيها «المواطنة الكولونيالية الاستيطانية». كما حاولنا أن نظهر أن أسس هذه المواطنة وُضعت خلال العقدين الأولين منذ النكبة، عبر فرض الحكم العسكري بين عامي 1948 و1966. تتبعنا علاقات الفلسطينيين بالدولة الإسرائيلية من وجهة نظرهم، من خلال التركيز على خطاباتهم السياسية وتنظيمهم الجماعي، ورأينا أن الخطاب والتنظيم السياسيَين الفلسطينيَين مرّا بمراحل مختلفة. ويبدو الآن أن المرحلة الراهنة تعود إلى نقطة الانطلاق التي تمثلت بإحساس عام بأن نوع المواطنة التي يحملونها مواطنة كولونيالية استيطانيّة.

خلال عقود الحكم العسكري، حاول الفلسطينيون العيش بكرامة، والحفاظ على جذورهم في وطنهم. ومع امتلاك القليل من القوة، ازدادت المقاومة للسياسات الكولونيالية الاستيطانية بعد التجربة المؤلمة لفقدانهم شعبهم ووطنهم، والخوف من الطرد من منازلهم. رَمَز الحكم العسكري إلى حكم أجنبي بالنسبة إليهم، ومع ذلك منحوا المواطنة من دولة وصفوها بأنها «احتلتهم». حجبت هذه المواطنة، إلى جانب تطورات إقليمية أخرى كظهور أنموذج حل الدولتين في الخطاب الدولي في شأن الصراع، الجوهر الكولونيالي الاستيطاني لعلاقة الفلسطينيين بإسرائيل. وبالتالي، حاول هؤلاء الفلسطينيون عبثًا التعامل ضمن أطر مختلفة، من أجل أن يكونوا مواطنين متساوين. في أولى المراحل بعد الحكم العسكري، مارس الفلسطينيون خطاب المساواة من دون تحدّ لما يعنيه هذا لهوية الدولة ومبناها. لكن، ومنذ منتصف التسعينيات، ظهر إطار سياسي آخر طالب بـ «دولة لجميع مواطنيها»، مؤكدًا أن إسرائيل لا يمكن أن تكون دولة لجميع المواطنين، وأن تكون في الوقت نفسه دولة يهودية. وصار خطاب «دولة لجميع مواطنيها» مقبولًا عند التوجهّات السياسية المختلفة بين المواطنين الفلسطينيين كنقيض للصهيونية.

مع فشل «أنموذج المساواة» الذي ركز على علاقتهم مع إسرائيل، والإدراك العميق بأن دولة كل المواطنين لا تتوافق مع الدولة اليهودية الصهيونية، ومع تلاشي

الآمال في تحقيق اتفاق الدولتين، بدأت مرحلة جديدة تميزت بـ«عودة التاريخ»[75] إلى الخطاب والوعي السياسيين. في هذه المرحلة، تسترشد الخطابات السياسية لعدد من الفلسطينيين في إسرائيل بأن أصول علاقتهم بإسرائيل تعود إلى النكبة وتداعياتها. وإذا استمرت هذه العملية، فإنها تسلط الضوء على الوعي بوضعهم الكولونياليّ الاستيطانيّ، وبالتالي إغلاق الدائرة في علاقة الفلسطينيين التاريخية بإسرائيل، والعودة إلى المربع الأول.

(75) Rouhana and Sabbagh-Khoury, «Memory and the Return of History».